



جامعة عين تموشنت بلحاج بوشعيب
Ain Témouchent University Belhadj Bouchaib



كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم مالية ومحاسبة

التخصص: محاسبة وجباية

بمعنوان

دور التدقيق الداخلي البنكي في التحكم بالمخاطر البنكية
دراسة ميدانية بنك الفلاحة والتنمية الريفية لعين تموشنت

BADR

مذكرة التخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة ماستر أكاديمي – الطور الثاني ل.م.د.

من إعداد الطالبتين:

بن سعد رميساء

بن يطو سكيينة

مقدمة أمام لجنة المناقشة المكونة من:

رئيسا		الأستاذ (ة): بن ميمون إيمان
مشرفا		الأستاذ (ة): ميسوط هوارية
ممتحنا		الأستاذ (ة): مناد بولنوار الياس زكرياء

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

شكر وتقدير

الحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات، نحمده سبحانه وتعالى ونشكره على توفيقه لنا في إنجاز هذا العمل المتواضع.

نتقدم بخالص الشكر والتقدير إلى الأستاذة المشرفة د/ مبسوط هوارية على هذه المذكرة، على توجيهاتها القيمة ونصائحها السديدة التي كانت عوناً لنا في إتمام هذا العمل.

كما نتقدم بجزيل الشكر إلى جميع أساتذة قسم المحاسبة، الذين قدموا لنا العلم والمعرفة طوال مسارنا الدراسي. ولا يفوتنا أن نتوجه بالشكر إلى عمال وإطارات بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، على مساعدتهم لنا خلال فترة التبرص وتوفيرهم للمعطيات اللازمة لإنجاز الجانب التطبيقي.

كما نشكر كل من ساهم من قريب أو بعيد في إنجاز هذا العمل، ولو بكلمة طيبة أو دعاء صادق.

إهداء

الحمد لله الذي وفقنا لما فيه الخير، وأعاننا على إتمام هذا العمل. أهدي ثمرة جهدي وتعبتي:
إلى أبي الغالي سندي وفخري الذي كان دائما مصدر قوتي ودعمي حفظه الله وأطال في عمره.
إلى أمي الحبيبة نبع الحنان والعطاء التي سهرت وتعبت من أجلي أطال الله في عمرها وأدامها تاجا على رأسي
على إخوتي رفقاء دربي وسندي في الحياة الذين كانوا دائما بجانبني
إلى صديقتي الغالية سكينة التي شاركتني لحظات التعب والفرح وكانت خير سند لي
على روح خالي الطاهرة رحمه الله واسكنه فسيح جناته وجعل هذا العمل صدقة جارية على روحه
إلى نفسي التي صبرت واجتهدت ولم تستسلم رغم كل الظروف أهدي هذا النجاح.

إِهْدَاء

الحمد لله الذي وفقني لإتمام هذا العمل وأعانني على بلوغ هذه اللحظة.

أهدي ثمرة جهدي:

إلى أمي الغالية مصدر حناني وقوتي التي لم تبخل عليّ بدعائها ودعمها حفظها الله وأطال في عمرها

إلى إخوتي الأعزاء سندي في الحياة ورفقاء دربي، الذين كانوا دائماً بجانبني.

إلى خالي الغالي، الذي كان لي نعم العون والناصح، ودعمني طوال مسيرتي.

إلى صديقتي رميساء ومنال اللتان شاركتني لحظات التعب والفرح وكانت نعم الصديقة والسند.

إلى روح جدتي الطاهرة رحمها الله وأسكنها فسيح جناته وجعل هذا العمل صدقة جارية على روحها

وإلى نفسي التي صبرت واجتهدت وسعت لتحقيق هذا النجاح رغم كل الصعوبات.

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

الصفحة	المحتوى
	الشكر
	الإهداء
	فهرس المحتويات
	قائمة الجداول
	قائمة الأشكال
	قائمة الملاحق
	الملخص
أ-ج	مقدمة عامة
44-2	الفصل الأول: الإطار النظري لإدارة المخاطر البنكية والتدقيق الداخلي
2	تمهيد
3	المبحث الأول: مفاهيم أساسية لإدارة المخاطر البنكية والتدقيق الداخلي
3	المطلب الأول: إدارة المخاطر البنكية
13	المطلب الثاني: التدقيق الداخلي البنكي
30	المطلب الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية
33	المبحث الثاني: الدراسات السابقة
33	المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية
37	المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية
41	المطلب الثالث: أوجه التشابه والاختلاف بين الدراسة الحالية والدراسات السابقة
44	خلاصة الفصل
77-44	الفصل الثاني: دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) عين تموشنت
44	تمهيد
45	المبحث الأول: عينة وأدوات الدراسة
45	المطلب الأول: عينة الدراسة

46	المطلب الثاني: أدوات الدراسة
48	المطلب الثالث: تصميم الاستبيان
50	المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان
50	المطلب الأول: اختبارات الاستبيان وعرض خصائص العينة
60	المطلب الثاني عرض نتائج الدراسة
65	المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة
68	خلاصة الفصل
70	خاتمة
73	قائمة المراجع
77	الملاحق

قائمة الجداول والأشكال

والملاحق

أولا/ قائمة الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم
48	مجتمع الدراسة	1
49	درجة مقياس ليكرت	2
50	تحديد المجال حسب القيم المتوسط الحسابي	3
51	نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لفقرات محور الأول	4
52	نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لفقرات محور الثاني	5
53	نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لفقرات محور الثالث	6
54	نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان	7
55	معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان	8
55	نتائج اختبار التوزيع البيانات لمحاور الدراسة	9
56	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر	10
57	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي	11
58	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير سنوات الخبرة لمهنية	12
59	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الوظيفة الحالية	13
60	تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور التدقيق البنكي الداخلي	14
62	تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور إدارة المخاطر البنكية	15
64	تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور علاقة بين التدقيق البنكي	16
67	نتائج اختبار "كروكسال واليس" للفروق حسب متغير العمر	17

ثانيا/ قائمة الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم
46	الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية	1
47	متغيرات الدراسة	2
56	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر	3
57	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي	4
58	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير سنوات الخبرة لمهنية	5
59	توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الوظيفة الحالية	6

قائمة الملاحق

الصفحة	عنوان الملحق	رقم الملحق
77	ملحق استمارة الاستبيان	1
82	نتائج معالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS	2

الملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز دور التدقيق البنكي الداخلي في التحكم بالمخاطر البنكية، من خلال توضيح مدى مساهمته في تعزيز الرقابة الداخلية والحد من المخاطر التي تواجه البنوك، وكذا إبراز أهميته في تحسين الأداء البنكي وضمان سلامة العمليات المالية والإدارية داخل البنك.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي ودراسة حالة ، وتمثلت أداة الدراسة في الاستبيان الذي وُزِعَ على عينة مكونة من 45 موظفًا ببنك الفلاحة والتنمية الريفية، إضافة إلى 10 أساتذة من قسم المالية والمحاسبة، كما تم تحليل البيانات ومعالجتها إحصائيًا باستخدام برنامج SPSS.

توصلت الدراسة إلى وجود دور فعال للتدقيق البنكي الداخلي في التحكم بالمخاطر البنكية، حيث يساهم في اكتشاف الأخطاء والانحرافات وتعزيز فعالية نظام الرقابة الداخلية، كما يساعد على التقليل من المخاطر المحتملة ورفع مستوى الكفاءة والشفافية، مما ينعكس إيجابًا على الأداء البنكي وتحقيق أهدافه.

الكلمات المفتاحية: تدقيق داخلي، إدارة المخاطر، بنوك

Abstract

This study aims to highlight the role of internal bank auditing in controlling banking risks by clarifying its contribution to strengthening internal control and reducing the risks faced by banks, as well as emphasizing its importance in improving banking performance and ensuring the integrity of financial and administrative operations within the bank.

The study adopted the descriptive analytical method. The questionnaire was used as a data collection tool and was distributed to a sample consisting of 45 employees of the Agricultural and Rural Development Bank, in addition to 10 professors from the Department of Finance and Accounting. The collected data were statistically analyzed using SPSS software.

The study concluded that internal bank auditing plays an effective role in controlling banking risks, as it contributes to detecting errors and deviations, enhancing the effectiveness of the internal control system, reducing potential risks, and improving efficiency and transparency, which positively reflects on banking performance and the achievement of the bank's objectives.

Key words : Internal Audit, Risk Management, Banks

المقدمة

مقدمة عامة

شهدت البنوك في السنوات الأخيرة تطورًا ملحوظًا في طبيعة أنشطتها وتنوع خدماتها، نتيجة الانفتاح الاقتصادي والتقدم التكنولوجي، الأمر الذي أدى إلى زيادة تعقيد العمليات البنكية وتعدد المخاطر المرتبطة بها. حيث أصبحت هذه المؤسسات تواجه تحديات كبيرة تتعلق بكيفية إدارة مختلف أنواع المخاطر البنكية، سواء كانت ائتمانية، أو تشغيلية، أو مخاطر السوق، مما قد يؤثر سلبًا على استقرارها واستمراريتها.

يعتبر التدقيق الداخلي البنكي كأحد أهم الآليات الحديثة التي تعتمد عليها البنوك لتعزيز نظم الرقابة الداخلية وتحسين فعالية إدارة المخاطر، حيث يساهم في تقييم الأداء، والكشف عن نقاط الضعف، وضمان مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات، إضافة إلى تقديم التوصيات التي من شأنها الحد من المخاطر وتحسين الأداء البنكي. كما تزايد الاهتمام بوظيفة التدقيق الداخلي داخل البنوك، خاصة مع اعتمادها على معايير مهنية حديثة، مما جعلها تؤدي دورًا استشاريًا ورقائيًا في آن واحد، يساهم في دعم الإدارة العليا واتخاذ القرارات السليمة. ومن هذا المنطلق، تسعى هذه الدراسة إلى إبراز دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية، من خلال دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية.

أولاً: الإشكالية الدراسة

بناءً على ما سبق، يمكن طرح الإشكالية الرئيسية التالية:

إلى أي مدى يساهم التدقيق الداخلي البنكي في إدارة والتحكم بالمخاطر في بنك الفلاحة والتنمية

الريفية بدر؟

ثانياً: الأسئلة الفرعية

- هل توجد مصلحة مستقلة للتدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية "بدر"؟
- هل يساهم التدقيق الداخلي في بنك "بدر" في التحكم بالمخاطر البنكية بطريقة فعالة؟
- هل يساهم التدقيق الداخلي في تحسين نظام إدارة المخاطر داخل البنك؟

ثالثاً: فرضيات الدراسة

1. يوجد على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية مصلحة مستقلة للتدقيق الداخلي.
2. يساهم التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" في التحكم في المخاطر البنكية إلى حد كبير.

3. يساهم التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر وتقييم الأداء داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR).

رابعاً: أهمية الدراسة

تكتسي هذه الدراسة أهمية بالغة من الناحيتين النظرية والتطبيقية، حيث تكمن أهميتها النظرية في إثراء المعرفة العلمية المتعلقة بالتدقيق الداخلي البنكي ودوره في إدارة المخاطر البنكية، خاصة في ظل التطورات التي يشهدها القطاع البنكي.

أما من الناحية التطبيقية، فتبرز أهمية الدراسة في محاولة إبراز الدور الفعلي للتدقيق الداخلي داخل بنك التنمية الفلاحية "بدر"، ومدى مساهمته في تحسين نظام إدارة المخاطر، مما يساعد في تقديم توصيات عملية يمكن أن تستفيد منها المؤسسات البنكية في تعزيز أدائها والتحكم في المخاطر.

خامساً: أهداف الدراسة

- تهدف هذه الدراسة إلى تحقيق مجموعة من الأهداف، من أهمها:
- التعرف على مفهوم التدقيق الداخلي البنكي وأهميته داخل البنوك.
- إبراز مختلف أنواع المخاطر البنكية التي تواجه المؤسسات البنكية.
- تحليل دور التدقيق الداخلي في إدارة والتحكم بالمخاطر البنكية.
- تقييم مدى فعالية التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" للحد من المخاطر.
- تقديم مجموعة من الاقتراحات التي من شأنها تحسين فعالية التدقيق الداخلي داخل البنك.

سادساً: المنهج المتبع

- من أجل دراسة الموضوع والإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات الفرضيات المعتمدة، تم الاعتماد على المنهج الوصفي التحليلي، نظراً لملاءمته لمثل هذا النوع من الدراسات، حيث استُخدم في معالجة الجانب النظري من خلال عرض وتحليل مختلف المفاهيم المرتبطة بالتدقيق البنكي وإدارة المخاطر، بالاعتماد على مجموعة من المصادر والمراجع كالكتب، المقالات، والرسائل الجامعية.
- أما في الجانب التطبيقي، فقد تم إجراء دراسة ميدانية على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، وذلك من خلال تصميم وتوزيع استبيان على عينة من موظفي البنك، بهدف جمع البيانات والمعلومات

المتعلقة بموضوع الدراسة. وقد تضمن الاستبيان مجموعة من الأسئلة المغلقة موزعة على عدة محاور، بالإضافة إلى سؤال مفتوح لإتاحة المجال أمام أفراد العينة للتعبير عن آرائهم.

- وبعد جمع الاستبيانات، تم تفريغ وتحليل البيانات باستخدام برنامج (SPSS).

سابعاً: أسباب اختيار الموضوع

تعود دوافع اختيار هذا الموضوع إلى عدة أسباب، من بينها:

- الأهمية المتزايدة لموضوع التدقيق الداخلي في ظل تزايد المخاطر البنكية.
- الرغبة في التعمق في الجانب المحاسبي والرقابي داخل البنوك.
- ارتباط الموضوع بتخصص المحاسبة والجباية.
- محاولة معرفة الجانب التطبيقي من خلال دراسة حالة بنك "بدر".
- نقص الدراسات التطبيقية التي تعالج هذا الموضوع على مستوى البنوك الجزائرية.

ثامناً: حدود الدراسة

تتمثل حدود هذه الدراسة فيما يلي:

- الحدود المكانية: بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" عين تموشنت.
- الحدود الزمنية: خلال الفترة 21 إلى 27 ديسمبر 2025.
- الحدود البشرية: تشمل الدراسة موظفي البنك وأساتذة قسم المالية والمحاسبة في الجامعة.
- الحدود الموضوعية: تركز الدراسة على دور التدقيق الداخلي في إدارة والتحكم بالمخاطر داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية.

تاسعاً: هيكل الدراسة

من أجل الإلمام بكل جوانب البحث قمنا بتقسيمه إلى فصلين كما يلي:

- **الفصل الأول:** الإطار النظري للتدقيق البنكي الداخلي وإدارة المخاطر وتطرقنا إلى مبحثين، المبحث الأول تناولنا فيه إدارة المخاطر البنكية والتدقيق الداخلي البنكي والعلاقة بينهما أما المبحث الثاني تطرقنا فيه للدراسات السابقة.

- **الفصل الثاني:** فيتضمن دراسة ميدانية لبنك الفلاحة والتنمية الريفية BADR من خلال مبحثين:

الأول عينة وأدوات الدراسة، الثاني تحليل نتائج الاستبيان.

الفصل الأول:

التدقيق الداخلي البنكي وإدارة

المخاطر

تمهيد:

يشهد القطاع البنكي في الوقت الراهن تطورات متسارعة نتيجة التغيرات الاقتصادية والمالية العالمية، الأمر الذي أدى إلى تزايد حجم المخاطر التي تواجه البنوك بمختلف أنواعها. وفي ظل هذه البيئة المتقلبة، أصبح من الضروري اعتماد آليات رقابية فعالة تساهم في حماية المؤسسات البنكية وضمان استمراريتها، ويعد التدقيق الداخلي من بين أهم هذه الآليات.

ويعتبر التدقيق الداخلي أداة رقابية حديثة تهدف إلى تقييم وتحسين فعالية نظم الرقابة الداخلية وإدارة المخاطر داخل المؤسسة، خاصة في القطاع البنكي الذي يتميز بحساسية عملياته وتشابكها. كما أن إدارة المخاطر أصبحت وظيفة أساسية في البنوك، تسعى إلى تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها للحد من آثارها السلبية.

وانطلاقاً من أهمية العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر البنكية، سنتطرق في هذا الفصل إلى عرض

العناصر التالية:

- المبحث الأول: مفاهيم أساسية لإدارة المخاطر البنكية والتدقيق الداخلي
- المبحث الثاني: الدراسات السابقة

المبحث الأول: مفاهيم أساسية لإدارة المخاطر البنكية والتدقيق الداخلي

يتناول هذا المبحث الإطار المفاهيمي لإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي البنكي، موضحاً التعريفات الأساسية، الأهداف، المراحل وأنواع المخاطر البنكية، إضافة إلى دور التدقيق الداخلي في التحكم بهذه المخاطر، بما يمهّد لفهم الدراسة التطبيقية لاحقاً.

المطلب الأول: إدارة المخاطر البنكية

يُعدّ موضوع إدارة المخاطر من المواضيع الحديثة نسبياً في علم الإدارة، حيث برز الاهتمام بها نتيجة تزايد درجة عدم التأكد وتعقّد بيئة الأعمال. وقد أصبحت المؤسسات مطالبة بوضع أنظمة فعّالة لتحديد المخاطر التي تواجهها وقياسها والتحكم فيها بما يضمن استمراريتها وتحقيق أهدافها.

وتكتسب إدارة المخاطر أهمية أكبر في القطاع البنكي نظراً لطبيعة نشاط البنوك القائم على التعامل بالأموال وتحمل مستويات متعددة من المخاطر، مما يستوجب اعتماد آليات وأساليب دقيقة لإدارتها والحد من آثارها السلبية. وعليه سيتم في هذا المطلب التطرق أولاً إلى مفهوم إدارة المخاطر بصفة عامة، ثم التركيز على إدارة المخاطر البنكية بصفة خاصة.

1- إدارة المخاطر:

في ظل تزايد حدة المخاطر وتعقّد بيئة الأعمال، برزت إدارة المخاطر كأحد المفاهيم الأساسية في الفكر الإداري الحديث، لما لها من دور في تحديد المخاطر وتحليلها والتحكم فيها بما يضمن استقرار المؤسسة وتحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

1-1- مفهوم إدارة المخاطر:

تعرف ISO إدارة المخاطر من خلال المعيار الدولي لإدارة المخاطر ISO31000:2018 على أنها: "الأنشطة المنسقة لتوجيه ومراقبة المنظمة فيما يتعلق بالمخاطر" (بولفراخ، 2023).

كما عرفه الدكتور حكمت بأنها "تمثل إدارة المخاطر مختلف الأعمال التي تقوم بها الإدارة للحد من بعض الآثار السلبية الناتجة عن هذه المخاطر، بالرغم من أن معظم الطرق المتبعة للحد من الآثار السلبية للمخاطر تتعلق

بوضع إجراءات رقابة إضافية إلا أنه من الممكن استخدام طرق متاحة أخرى منها التنوع أو مشاركة آثار هذه المخاطر مع جهات أخرى بواسطة العقود، الكفالات الضمانات والتأمين" (حكمت، 2023).

تعرف كذلك "إدارة المخاطر هي عبارة عن تنظيم متكامل يهدف إلى مجابهة المخاطر بأفضل الوسائل وأقل التكاليف وذلك عن طريق: اكتشاف الخطر - تحليله - قياسه - تحديد وسائل مواجهته ثم اختيار أنسب وسيلة للمواجهة" (موسى، نور، الحداد، و ذيب، 2012).

ومن خلال التعريفات السابقة يتضح أن إدارة المخاطر تمثل عملية منهجية ومستمرة تهدف إلى تحديد المخاطر وتحليلها وتقييمها من أجل الحد من آثارها السلبية وضمان تحقيق أهداف المؤسسة. وعليه، فإنها تُعدّ عنصراً أساسياً في تعزيز الاستقرار والفعالية داخل المؤسسات، لا سيما في القطاع البنكي.

1-2- أهمية إدارة المخاطر:

إدارة المخاطر (Risk Management) ليست ظاهرة حديثة، لكنها أصبحت أكثر أهمية في العصر الحالي بعد الأزمات المالية المتتالية، مثل أزمات جنوب شرق آسيا، المكسيك، والأرجنتين، وأخيراً الأزمة المالية العالمية. وقد دفع ذلك الجهات الرقابية وبنك التسويات الدولية (BIS) إلى العمل على تطوير نظام إدارة مخاطر متكامل ومنظم جيداً ("well-structured Risk Management system").

لذلك تبرز أهمية إدارة المخاطر في النقاط التالية:

1. تزداد المخاطر مع مرور الوقت في الأعمال، خصوصاً في البيئة المعومة والقطاع المالي والمصرفي.
2. تساهم في وضع رؤية مستقبلية واضحة تحدد خطط وسياسات العمل المصرفي.
3. الثورة التكنولوجية أحدثت مخاطر جديدة نتيجة التحول إلى الصيرفة الإلكترونية (E-Banking).
4. تطوير الميزة التنافسية للمصرف من خلال السيطرة على التكاليف الحالية والمستقبلية لتعزيز الربحية.
5. تقدير المخاطر والتحوط ضدها دون الإضرار بربحية المصرف باستخدام أدوات إدارة المخاطر (Risk Management Instruments).
6. المساعدة في اتخاذ قرارات (الشمري، 2019).

1-3- خطوات إدارة المخاطر:

يمكن إدارة المخاطر من خلال الخطوات التالية:

-تحديد الهدف

تحديد أهداف المنشأة من برنامج إدارة المخاطر.

الهدف الأساسي: حماية كفاءة أنشطة المنشأة وتجنب الخسائر الكبيرة وحماية العاملين.

الأهداف الفرعية: النظر في التكلفة، كفاءة الموارد، والعلاقات العامة.

-تحديد أو اكتشاف الخطر

دراسة جميع أوجه النشاط داخل المشروع (إنتاج، تخزين، تمويل، توظيف، تدريب...).

إعداد تبويب شامل للأخطار حسب:

موضوع الخسارة: أخطار الأشخاص، الممتلكات، المسؤولية المدنية.

نوع الخطر: مباشر أو غير مباشر.

مسيبات الخطر والعوامل المساعدة وأساليب مواجهته.

إعداد دليل الخطر (Risk Code) للمشاريع الكبيرة لتسهيل اختيار الاستراتيجيات.

-تقييم الخطر

قياس احتمال وقوع الخسائر وتحديد أولويات الأخطار.

تبويب الأخطار حسب شدة تأثيرها:

جسيمة: قد تؤدي لإفلاس المشروع.

متوسطة: لا تؤدي لإفلاس لكنها قد تتطلب الاقتراض.

قليلة: يمكن مواجهتها بسهولة من الدخل الجاري.

تحديد البدائل واختيار الوسيلة المناسبة (اتخاذ القرار)

-اختيار الاستراتيجية الأنسب لكل خطر:

مدخل التحكم في الخطر: الوقاية وتقليل الخسائر المتوقعة.

مدخل تحويل الخطر: ترتيب رأس المال لمواجهة الخسائر بعد وقوعها.

أخذ بعين الاعتبار: احتمال وقوع الخسارة، حجم الخسارة المحتملة، العوامل المساعدة، الموارد المتاحة، وتقييم المزايا والتكاليف لكل وسيلة.

-تنفيذ القرار

تطبيق الوسائل المختارة لمواجهة كل خطر حسب الخطة المعتمدة.

-التقييم والمراجعة

متابعة نتائج إدارة المخاطر وتحليل فعاليتها.

تعديل الإجراءات والخطط عند الحاجة لضمان تحقيق الأهداف (موسى، نور، الحداد، و ذيب، 2012، الصفحات 30-33).

2-إدارة المخاطر البنكية:

تُعد إدارة المخاطر البنكية من الركائز الأساسية للعمل البنكي، حيث تهدف إلى تحديد المخاطر المختلفة ومواجهتها بما يضمن استقرار البنك وتحقيق أهدافه.

2-1-تعريف إدارة المخاطر البنكية:

تمثل إدارة المخاطر البنكية إطاراً منظماً يهدف إلى تحديد المخاطر التي تواجه البنوك وقياسها والحد منها، وقد تعددت تعريفاتها باختلاف توجهات الباحثين، وهو ما سنعرضه فيما يلي.

عرفت لجنة التنظيم البنكي وإدارة المخاطر المنبثقة عن هيئة قطاع البنكي في الولايات المتحدة الأمريكية (FRS) بأنها: "العملية التي يتم من خلالها تعريف المخاطر، تحديدها، قياسها ومراقبتها بهدف ضمان ما يلي:

-فهم المخاطر وضمان أنها ضمن الإطار الموافق عليه من قبل مجلس الإدارة؛

-القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر تتفق مع الأهداف الإستراتيجية للبنك؛

-العائد المتوقع يتناسب مع درجة المخاطر؛

-تناسب تخصيص رأس المال والموارد مع مستوى المخاطر؛

-القرارات المتعلقة بتحمل المخاطر واضحة وسهلة الفهم؛

-انسجام حوافز الأداء مع مستوى المخاطر" (فياش، 2020).

ويقصد بإدارة المخاطر البنكية حسب لجنة بازل للرقابة البنكية: "مجموعة الإجراءات التي يضعها البنك للتأكد من أن جميع المخاطر الجوهرية يتم تحديدها، قياسها وضبطها بهدف التخفيف من حدتها على أساس شامل في الوقت المناسب" (فياش، 2020).

وكذلك عرف على أنه "الترتيبات التي تهدف إلى حماية أصول وأرباح البنك من خلال تقليل فرص الخسائر المتوقعة إلى أقل حد ممكن سواء تلك الناجمة عن الطبيعة أو الأخطاء البشرية أو الاحكام القضائية" (بوشملة، 2017).

من خلال التعريفات السابقة يتضح أن إدارة المخاطر البنكية تمثل نظاماً متكاملًا يهدف إلى تحديد المخاطر وقياسها ومراقبتها والتحكم فيها، بما يضمن تحقيق التوازن بين العائد والمخاطرة، وحماية أصول البنك وتعزيز استقراره المالي.

2-2-أهداف إدارة المخاطر البنكية:

تسعى إدارة المخاطر البنكية إلى تحقيق مجموعة من الأهداف التي تضمن حماية البنك وتعزيز استقراره المالي، ومن أبرز هذه الأهداف:

- تحديد المخاطر التي قد يواجهها البنك أثناء تقديم الخدمات المصرفية.
- وضع آليات لتقييم حجم المخاطر وتقلباتها وتأثيرها على أداء البنك.
- دعم الأنشطة المختلفة في تحقيق أهدافها ضمن بيئة مخاطر مقبولة، بما يضمن تحقيق العوائد المستهدفة بأقل مستوى ممكن من المخاطر.
- توفير مؤشرات مبكرة تنبه إلى وجود مشكلات محتملة قبل حدوثها، لتمكين اتخاذ الإجراءات الملائمة لمعالجتها أو تفاديها.
- تعزيز الأداء وزيادة الربحية عبر تقييم التحديات المصرفية بدقة، وضمان وجود نظم رقابة داخلية للحد من الخسائر وتقليل التكاليف.

- توظيف إدارة المخاطر كأداة لتعزيز سمعة البنك وتعزيز موقعه التنافسي في السوق (الصافي ، 2023).

2-3-أنواع المخاطر البنكية:

تقسم اتفاقية بازل II المخاطر التي تواجه البنوك إلى ثلاثة أنواع رئيسية، وهي كما يلي:

أولاً: المخاطر الائتمانية (Credit Risk)

تظهر المخاطر الائتمانية عندما يعجز العملاء أو يرفضون الوفاء بالتزاماتهم تجاه البنك. كما تتضمن هذه المخاطر ما يُعرف بمخاطر الدول (Country Risk) وتشمل المخاطر البنود داخل الميزانية مثل القروض والسندات، وكذلك البنود خارج الميزانية مثل خطابات الضمان أو الاعتمادات المستندية.

تنشأ هذه المخاطر نتيجة لمجموعة من العوامل:

1. العوامل الخارجية:

التغيرات الاقتصادية، مثل اتجاه الاقتصاد نحو الركود أو الكساد، أو حدوث انهيار مفاجئ في الأسواق المالية. تحولات السوق التي تؤثر سلباً على قدرة الطرف المقابل على الوفاء بالتزاماته.

2. العوامل الداخلية:

ضعف إدارة الائتمان أو الاستثمار داخل البنك بسبب نقص الخبرة أو التدريب.

غياب سياسة ائتمانية واضحة ومنظمة.

ضعف سياسات التسعير للبنك.

عدم كفاية الإجراءات المتبعة لمتابعة المخاطر والرقابة عليها.

ثانياً: مخاطر السوق (Market Risk)

تعرف مخاطر السوق بأنها المخاطر الناتجة عن تعرض البنك للخسائر نتيجة تغيرات عوامل السوق، وتشمل عدة أنواع رئيسية:

1. مخاطر أسعار الفائدة: (Interest Rate Risk)

تنتج هذه المخاطر عن تقلب أسعار الفائدة، خاصة إذا لم تكن آجال إعادة تسعير الأصول والالتزامات متناسقة. وتزداد المخاطر عند غياب نظام معلومات دقيق يتيح للبنك:

متابعة معدلات تكلفة الالتزامات ومعدلات العائد على الأصول.

تحديد الفجوة بين الأصول والالتزامات لكل عملة ومدى حساسيتها لتقلب أسعار الفائدة.

تقييم الفروقات بين أسعار الفائدة الفعلية والتوقعات وتصحيح الأوضاع في الوقت المناسب.

2. مخاطر التسعير: (Price Risk)

تنشأ عن تغيرات أسعار الأصول، وخاصة محفظة الاستثمارات المالية، وتتأثر بعدة عوامل:

عوامل خارجية: مثل الظروف الاقتصادية المحلية وظروف الصناعة .

عوامل داخلية: مثل الهيكل التمويلي للوحدة الاقتصادية، ونتائج النشاط، وطريقة تشغيل الوحدة.

3. مخاطر أسعار الصرف: (Foreign Exchange Risk)

تنتج عن وجود مراكز مفتوحة بالعملات الأجنبية سواء لكل عملة على حدة أو للمركز الإجمالي، وتتأثر بتحركات أسعار الصرف غير الموازية. ويشمل ذلك العمليات الفورية والآجلة، بما في ذلك المشتقات المالية.

4. مخاطر السيولة: (Liquidity Risk)

تنشأ عندما يعجز البنك عن الوفاء بالتزاماته قصيرة الأجل دون تكبد خسائر كبيرة، أو عدم القدرة على توظيف الأموال بشكل مناسب. وتتحقق نتيجة:

العوامل الداخلية: ضعف تخطيط السيولة، توزيع غير مناسب للأصول، أو تحويل الالتزامات العرضية إلى التزامات فعلية.

العوامل الخارجية: الركود الاقتصادي أو الأزمات المالية المفاجئة.

ثالثاً: المخاطر التشغيلية (Operational Risk)

تتمثل المخاطر التشغيلية في احتمال وقوع خسائر بسبب فشل أو قصور في:

العمليات الداخلية للبنك.

العاملين، مثل الغش أو الاختلاس أو السرقة.

الأنظمة والبرمجيات.

الأحداث الخارجية غير المتوقعة (حكمت، 2023، الصفحات 209-212).

–بالإضافة إلى ذلك، تواجه البنوك نوعين من المخاطر المرتبطة بالسمعة والالتزام بالقوانين:

رابعاً: مخاطر السمعة (Reputation Risk)

تشير مخاطر السمعة إلى احتمال انخفاض إيرادات البنك أو فقدان عملائه نتيجة انتشار إشاعات سلبية عن البنك أو أنشطته. وتنشأ هذه المخاطر غالباً عن فشل البنك في إدارة أحد أو جميع أنواع المخاطر الأخرى. ومن الضروري أن يتعامل مجلس الإدارة مع هذه المخاطر بشكل فعال لإظهار السيطرة عليها، كما يجب على إدارة البنك أن تمتلك فهماً كاملاً لجميع مكونات مخاطر السمعة، وأن تلتزم بالقوانين والأنظمة المعمول بها. كذلك، يجب أن تكون لدى البنك أنظمة وإجراءات وسياسات تمكنه من كشف المخاطر والتعامل معها بفعالية.

خامساً: المخاطر التنظيمية (Regulatory Risk)

تنشأ المخاطر التنظيمية عن عدم الالتزام بالإرشادات واللوائح التنظيمية الصادرة عن السلطات الرقابية. وتؤثر هذه المخاطر على أرباح البنك ورأسماله، سواء في الوقت الحالي أو في المستقبل، بسبب غرامات مالية محتملة أو تعرض البنك لمخاطر السمعة، مما يؤثر على نشاطاته بشكل عام. ويعد الالتزام بالقوانين والمعايير التنظيمية أمراً أساسياً للحد من هذه المخاطر والحفاظ على استقرار البنك (موسى، نور، الحداد، و ذيب، 2012، الصفحات 302-303).

ومن خلال ما سبق، يتضح أنه يجب على البنوك تبني نظام متكامل لإدارة المخاطر يضمن حماية أصولها، وتعزيز استقرار العمليات، والالتزام بالمعايير والقوانين المعمول بها، مع المحافظة على ثقة العملاء والمستثمرين.

2-4- خطوات إدارة المخاطر البنكية:

تم إدارة المخاطر البنكية عبر خطوات منظمة تهدف إلى تحديد المخاطر وقياسها وضبطها ومراقبتها لضمان حماية أصول البنك واستقراره المالي.

1. تحديد المخاطر (Risk Identification)

تبدأ إدارة المخاطر بعملية تحديدها بدقة. فكل منتج أو خدمة يقدمها البنك قد ينطوي على مجموعة من المخاطر. على سبيل المثال، عند منح قرض، يواجه البنك عدة أنواع من المخاطر، منها: مخاطر الإقراض، مخاطر سعر الفائدة، مخاطر السيولة، والمخاطر التشغيلية. وتُعد عملية تحديد المخاطر مستمرة، ويجب أن تتم على مستوى كل عملية فردية وعلى مستوى المحفظة بأكملها، لضمان فهم شامل لجميع المخاطر المحتملة.

2. قياس المخاطر (Risk Measurement)

بعد تحديد المخاطر المرتبطة بنشاط معين، تأتي خطوة قياس هذه المخاطر. ويجب أن يتم تقييم كل نوع من المخاطر وفق ثلاثة أبعاد رئيسية: الحجم، والمدة، واحتمالية الحدوث. ويُعتبر القياس الدقيق وفي الوقت المناسب أمراً حيوياً، إذ يُشكل قاعدة أساسية لاتخاذ القرارات المتعلقة بإدارة المخاطر بفعالية.

3. ضبط المخاطر (Risk Control)

بعد تحديد وقياس المخاطر، يتعين على البنك العمل على ضبطها. ويمكن تحقيق ذلك من خلال ثلاث استراتيجيات أساسية:

تجنب المخاطر أو وضع حدود للنشاطات ذات المخاطر العالية.

تقليل المخاطر من خلال الإجراءات الوقائية.

تعويض المخاطر (Offsetting) لتقليل آثارها.

ويجب على الإدارة تحقيق توازن بين العائد المتوقع والمصاريف اللازمة لضبط المخاطر. كما ينبغي على البنوك وضع حدود للمخاطر عبر السياسات والمعايير والإجراءات التي تحدد المسؤوليات والصلاحيات.

4. مراقبة المخاطر (Risk Monitoring)

تتطلب مراقبة المخاطر وجود نظام معلومات متكامل قادر على تحديدها وقياسها بدقة، ومتابعة أي تغييرات هامة في وضع المخاطر لدى البنك. على سبيل المثال، في حال توقف أحد العملاء عن السداد، يجب أن يعكس نظام المعلومات هذا التأثير، بما في ذلك فقدان البنك لهامش الربح المتعلق بالقرض.

بشكل عام، تهدف الرقابة على المخاطر إلى تطوير أنظمة التقارير داخل البنك، بحيث تُظهر التغيرات السلبية في وضع المخاطر والإجراءات المتاحة للتعامل معها بفاعلية (موسى، نور، الحداد، و ذيب، 2012، الصفحات 303-304).

2-5- عناصر الرئيسية في إدارة المخاطر البنكية:

تتضمن إدارة المخاطر في البنوك مجموعة من العناصر الأساسية التي تضمن مراقبتها والسيطرة عليها بفعالية، بما يحقق استقرار المؤسسة وحماية مصالحها وهي:

1. الرقابة الفعالة

تتطلب إدارة المخاطر إشرافاً مباشراً من مجلس الإدارة، يشمل اعتماد الأهداف والاستراتيجيات والسياسات بما يتوافق مع الوضع المالي وطبيعة المخاطر ودرجة تحملها. كما يجب تعميم هذه السياسات على جميع المستويات المعنية، والتأكد من وجود هيكل فعال لإدارة المخاطر والإشراف على أنشطة البنك كافة، بما في ذلك أنظمة قياس ومراقبة المخاطر.

وتتولى الإدارة العليا تنفيذ التوجهات الاستراتيجية، وتحديد الصلاحيات والمسؤوليات، وضمان استقلال قسم المخاطر عن الأنشطة التي تولد المخاطر، بحيث يخضع مباشرة لمجلس الإدارة أو الإدارة العليا.

2. كفاية السياسات والحدود

يجب أن تتوافق سياسات إدارة المخاطر مع طبيعة المخاطر، وتطبيق إجراءات فعالة للتعرف على المخاطر، قياسها، التخفيف منها، مراقبتها والإبلاغ عنها. وتشمل هذه الإجراءات وضع سقوف مالية، وأنظمة معلومات فعالة، لضمان اتخاذ القرارات الصحيحة وإعداد التقارير المناسبة.

3. كفاية رقابة المخاطر وأنظمة المعلومات

تستلزم الرقابة الفعالة معرفة دقيقة وحساب المخاطر المادية الكبيرة، مع أنظمة معلومات قادرة على تزويد الإدارة العليا ومجلس الإدارة بتقارير دقيقة وفي الوقت المناسب، تشمل الميزانية، الأرباح والخسائر، الديون والقروض المستحقة، بما يتناسب مع حجم البنك وتعقيد نشاطاته.

4. كفاية أنظمة الضبط الداخلي

تشكل أنظمة الضبط الداخلي عنصراً أساسياً لضمان حسن سير الأعمال وإدارة المخاطر، بما في ذلك تحديد الصلاحيات، فصل الوظائف، وإعداد تقارير مالية موثوقة. ويجب مراجعة هذه الأنظمة دورياً لضمان توافقها مع التغيرات في نشاطات البنك. (موسى، نور، الحداد، و ذيب، 2012، الصفحات 304-306)

المطلب الثاني: التدقيق الداخلي البنكي

1- مفاهيم العامة حول التدقيق والتدقيق الداخلي:

1-1- التدقيق:

يعد التدقيق من أقدم الممارسات الرقابية، إذ نشأ نتيجة الحاجة إلى مراقبة التصرف في الأموال والموارد سواء من طرف الحكومات أو أصحاب الأموال. وقد اقتصر دوره في بداياته على مراجعة الدفاتر والسجلات للتأكد من خلوها من الأخطاء أو التلاعب.

أصل كلمة التدقيق يعود إلى الكلمة اللاتينية "AUDIRE" التي تعني "الاستماع"، حيث كان المدققون قديماً يستمعون إلى قراءة الحسابات بصوت مرتفع ثم يبدون ملاحظاتهم. ومع تطور الأنشطة الاقتصادية وظهور نظام القيد المزدوج على يد لوكا باسيولي سنة 1494، تطور مفهوم التدقيق وأصبح أكثر تنظيماً ودقة.

ومع مرور الوقت، لم يعد الدقيق يقتصر على اكتشاف الأخطاء والغش، بل أصبح عملية منهجية تهدف إلى جمع وتقييم الأدلة للتحقق من مدى تطابق المعلومات مع معايير محددة مسبقاً، على أن يتم ذلك بواسطة شخص مستقل ومحيد.

وقد عرّفته جمعية المحاسبة الأمريكية "AMERICAN ACCOUNTING ASSOCIATION" (AAA) سنة 1971 بأنه عملية منظمة لجمع وتقييم الأدلة المتعلقة بالأنشطة والأحداث الاقتصادية، بهدف تحديد درجة التوافق بين النتائج والمعايير المعتمدة وإبلاغ الأطراف المعنية بها. (إسماعيل، 2013)

كما ينظر إلى التدقيق باعتباره مهمة مهنية تعتمد على تقنيات وأساليب علمية لإصدار رأي موضوعي ومستقل حول مدى مصداقية المعلومات وفعالية الأنظمة والإجراءات المعتمدة داخل المؤسسة.

ولا تقتصر عملية التدقيق على مجرد فحص المعلومات فقط، بل تقوم على مجموعة من العناصر والمفاهيم الأساسية التي تساهم في توضيح طبيعة هذه العملية وتحقيق أهدافها. ومن أهم هذه العناصر ما يلي:

- موضوع عملية التدقيق:

يقصد بموضوع التدقيق المجال أو العنصر الذي يتم إخضاعه للفحص والتقييم من قبل المدقق. وقد يتمثل هذا الموضوع في القوائم المالية للمؤسسة، أو في أدائها المالي، أو مركزها المالي، أو في نظم الرقابة الداخلية المعتمدة داخلها. ويشترط في موضوع التدقيق أن يكون قابلاً للتحديد والقياس وفق معايير واضحة، كما يجب أن تكون المعلومات المتعلقة به قابلة للفحص وجمع الأدلة المناسبة حولها.

- المقاييس أو المعايير:

تمثل المقاييس أو المعايير الأسس المرجعية التي يعتمد عليها المدقق عند تقييم موضوع التدقيق. حيث تتم مقارنة المعلومات أو النتائج التي تم التوصل إليها بهذه المعايير لمعرفة مدى توافقها معها. وقد تكون هذه المعايير رسمية مثل المعايير المحاسبية أو معايير التدقيق، أو قد تكون هذه المقاييس فعالة يجب أن تتصف بعدة خصائص، من أهمها الملاءمة، والاكتمال، والموثوقية، والحياد، إضافة إلى الوضوح وقابلية الفهم من قبل المستخدمين.

- الممارس (المدقق):

الممارس هو الشخص أو الجهة المهنية المكلفة بتنفيذ عملية التدقيق. ويشترط فيه أن يتمتع بالكفاءة المهنية والخبرة الكافية، إضافة إلى الاستقلالية والموضوعية في أداء عمله، حتى يتمكن من جمع الأدلة المناسبة وتقييمها بطريقة سليمة تمكنه من إصدار رأي مهني موثوق.

- الطرف المسؤول:

يقصد بالطرف المسؤول الشخص أو الجهة التي تتحمل مسؤولية موضوع التدقيق والمعلومات المرتبطة به داخل المؤسسة. فعلى سبيل المثال، عندما تقوم مؤسسة ما بالاستعانة بمدقق لإعداد تقرير حول أنشطتها أو ممارستها المالية، فإن المؤسسة تعتبر الطرق المسؤول عن موضوع التدقيق، حتى وإن لم تكن هي من قدمت جميع المعلومات المتعلقة به.

– المستخدمون المقصودون:

يقصد بالمستخدمين المقصودين الأفراد أو الجهات التي تعتمد على تقرير التدقيق للاستفادة من المعلومات التي يتضمنها. وقد يكون الطرف المسؤول أحد هؤلاء المستخدمين، لكنه ليس الوحيد، حيث يمكن أن يشمل المستخدمون المقصودون المستثمرين الحاليين والمحتملين، المقرضين، الموردين، الموظفين، العملاء، إضافة على الهيئات الحكومية ووكالتها وكذلك الجمهور بصفة عامة.

ويهدف التدقيق في الأساس إلى تعزيز ثقة المستخدمين المعلومات المالية التي تقدمها المؤسسة، وذلك من خلال تقليص ما يعرف بفجوة التوقعات في التدقيق. وتشير هذه الفجوة على الفرق بين ما يتوقعه المجتمع أو مستخدمو القوائم المالية من المدقق، وبين ما يستطيع المدقق القيام به فعليا وفق معايير التدقيق المعتمدة. وتنقسم هذه الفجوة عادة إلى فجوة معقولة تتمثل في الفرق بين توقعات المستخدمين وما يمكن للمدقق تحقيقه بشكل منطقي، وفجوة الأداء التي تعبر عن الاختلاف بين ما تفرضه معايير التدقيق على المدقق وبين أدائه الفعلي أثناء تنفيذ عملية التدقيق. (قادري، 2016)

التدقيق الخارجي:

التدقيق الخارجي هو عملية منظمة، يقوم بها مدقق مستقل عن إدارة المؤسسة، بغرض إبداء رأي في محايد عن عدالة القوائم المالية التي تخص مؤسسة معينة، مع توصيل النتائج للمستخدمين ذوي الاهتمام.

يسمى التدقيق الخارجي تدقيق محاسبي ومالي، يعمل على تأكيد صحة القوائم المالية أو يقدم أو يقدم نصائح وتوجيهات لصالح مجلس الإدارة لكي تستخدم في المجالات الأخرى.

التدقيق الخارجي هو عملية فحص من أجل المصادقة على نظامية الحسابات ويقوم به مختص مستقل عن المؤسسة ويسمى محافظ الحسابات.

التدقيق الداخلي:

يعد التدقيق الداخلي وظيفة أساسية داخل المؤسسة، تهدف إلى تقييم الرقابة الداخلية والتحقق من احترام الإجراءات المعتمدة، مع تقديم توصيات لتحسين الأداء. وقد تطور دوره ليصبح أداة داعمة لإدارة المخاطر وتعزيز الحوكمة.

أما في القطاع البنكي، فتزداد أهمية التدقيق الداخلي بسبب حساسية نشاط البنوك وتعدد العمليات وارتفاع المخاطر. لذلك يعتبر التدقيق الداخلي البنكي وسيلة لضمان سلامة العمليات وحماية الأموال وتحقيق الامتثال للقوانين واللوائح.

الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي:

يعد التدقيق الخارجي والداخلي من أهم أدوات الرقابة في المؤسسة، ورغم تشابههما في بعض الجوانب، إلا أنهما يختلفان من حيث الأهداف ونطاق العمل والاستقلالية.

يمكن عرض الفرق بين التدقيق الداخلي والخارجي على شكل عناصر كما يلي:

• من حيث الأهداف:

يهدف التدقيق الداخلي إلى تحسين الأداء وتعزيز الرقابة الداخلية والكشف عن الأخطاء والتلاعب، بينما يهدف التدقيق الخارجي إلى إبداء رأي مستقل حول صدق وعدالة القوائم المالية.

• من حيث الاستقلالية:

يشمل التدقيق الداخلي باستقلالية تامة عن الإدارة، بينما يتمتع المدقق الداخلي باستقلالية نسبية رغم تبعيته التنظيمية

• من حيث نطاق العمل:

يشمل التدقيق الداخلي جميع أنشطة المؤسسة ويكون مستمرا، في حين يقتصر التدقيق الخارجي على فحص القوائم المالية خلال فترة محددة.

• من حيث التأهيل:

يتطلب التدقيق الداخلي كفاءات متعددة في مختلف مجالات نشاط المؤسسة، بينما يركز التدقيق الخارجي على تخصص في الدقيق.

• من حيث المنهجية:

يعتمد التدقيق الداخلي على رقابة مستمرة وشاملة، في حين يعتمد التدقيق الخارجي على تقييم المخاطر واستخدام الاختبارات والعينات.

• من حيث التقارير:

يقدم التدقيق الداخلي تقارير مفصلة ومستمرة موجهة للإدارة، بينما يقدم التدقيق الخارجي تقريراً مختصراً ونهائياً موجهاً للأطراف الخارجية.

• من حيث المعايير:

يستند التدقيق الداخلي إلى معايير المراجعة الداخلية، في حين يخضع التدقيق الخارجي لمعايير التدقيق الدولية والوطنية. (حمازية و عيساوي ، 2025)

العلاقة التكاملية بين التدقيق الخارجي والداخلي:

تأتي أهمية العلاقة بين المدقق الخارجي والمدقق الداخلي بالنسبة لحوكمة المؤسسات منة خلال اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي في التدقيق القوائم المالية، بمعنى آخر كلما زادت نزاهة الإدارة، كلما زاد اعتماد المدقق الخارجي على عمل إدارة التدقيق الداخلي، ويعتمد المدققين الخارجيين على عمل التدقيق الداخلي في كل من الاختبارات التفصيلية بالإضافة الى اعتمادهم عليها عند التخطيط الخارجي.

وتتلخص علاقة المدقق الخارجي بالتدقيق الداخلي من خلال التعاون بينهما في تعزيز مبادئ حوكمة المؤسسات، وزيادة فعاليتها في عدة نواحي أهمها:

- يستطيع المدقق الخارجي الاعتماد على المدقق الداخلي في معرفة ما إذا كان نظام الرقابة الداخلية ينفذ بطريقة تحافظ على دقة والشفافية المسجلة بالدفاتر وانعكاساته على عدالة الإفصاح.
- توفر للمدقق الخارجي كافة المعلومات على توزيع المهام والمسؤوليات بين افراد المؤسسة.
- يساعد التدقيق الداخلي المدقق الخارجي في نهاية السنة المالية في الحصول على مصداقيات من العملاء بأرصدة حساباتهم وكشوف ومرفقاتهم بعض بنود الميزانية.
- يمكن للمدقق الخارجي الاعتماد على أوراق العمل والتقارير التي يقدمها المدققين الداخليين منة خلال قيامهم بأنشطة التدقيق.

- اعتماد المدقق الخارجي على التدقيق الداخلي فيما يخص فحص عمليات الفروع، وعمليات الجرد التي تتم فيها حالة منشآت ذات الفروع، وعمليات الجرد التي تتم فيها حالة منشآت ذات الفروع المنتشرة جغرافياً.
- اعتماد المدقق الخارجي على المدقق الداخلي في مجال اكتشاف التلاعب نظراً لتواجده الدائم في المؤسسة، واحتكاكه بكافة المستويات الإدارية.
- يجب أن يلتقي المدققين الداخليين والخارجيين دورياً من أجل مناقشة الاهتمامات المشتركة والانتفاع من مهاراتهم المتكاملة، وحصول كل منهم على فهم النطاق عمل لآخر.
- معايير أداة نشاط التدقيق الداخلي، وتشمل مدى جودة نشاط التدقيق الداخلي (جودة أداة العمل) ومدى القدرات المهنية للقائمين على نشاط التدقيق الداخلي (الأهلية)، والمستوى التنظيمي الذي يرفع إليه تقرير المدقق الداخلي (الموضوعية).
- مدى وطبيعة عمل التدقيق الداخلي الذي يعتمد عليه المدقق الخارجي، حيث أن أداء نشاط التدقيق الداخلي بصورة دائمة مستقلة، ينجز بعض الإجراءات اللازمة لأداء عمل المدقق الخارجي.
- جوانب التدقيق الأخرى التي تتأثر بالدور الذي يمكن أن يلعبه نشاط التدقيق الداخلي في تدقيق القوائم المالية، حيث أني انغماس نشاط التدقيق الداخلي في تدقيق القوائم المالية سوف يكون له تأثير على خفض الأتعاب.

كما حثت لجنة المنظمات الراعية (COSO) المدققين الداخليين في تقريرها على العمل

بشكل وثيق مع الإدارة والمدقق الخارجي في النواحي التالية:

- تحديد مفهوم ومكونات الرقابة الداخلية والأهداف المرتبطة بها.
 - تحديد أدوات القياس الملائمة لقياس كفاءة وفعالية نظام الرقابة الداخلية.
 - الرقابة الدورية والمستمرة على نظام الرقابة الداخلية للتأكد من أن الأهداف الموضوعية قد تم تحقيقها.
- (بلقاسم و بلعربي ، 2016)

1-2- التدقيق الداخلي:

1-1- مفهوم وأنواع التدقيق الداخلي:

1-1-1- تعريف التدقيق الداخلي:

وفقا لمعهد المدققين الداخليين (IIA) ، يعرف التدقيق الداخلي على أنه نشاط مستقل وموضوعي داخل المؤسسة، يهدف إلى تقديم ضمانات معقولة حول درجة التحكم في مختلف العمليات، كما يقدم خدمات استشارية تساهم في تحسين الأداء وإضافة قيمة للمؤسسة. ويعتمد التدقيق الداخلي على منهجية منظمة تقوم على تقييم وتحسين فعالية عمليات إدارة المخاطر ونظم الرقابة الداخلية وآليات الحوكمة، بما يساعد المؤسسة على تحقيق أهدافها بكفاءة وفعالية.

ويعد التدقيق الداخلي وظيفة دائمة داخل المؤسسة، تمارس تحت إشراف الإدارة العليا، وتسعى إلى التأكد من كفاية الإجراءات المتخذة لحماية الأصول، وضمان موثوقية المعلومات وخاصة المالية منها، إضافة إلى التحقق من مدى صلاحية نظم الرقابة المعمول بها واقتراح التحسينات الضرورية التي تسمح للمؤسسة بالوصول إلى مستوى أعلى من الكفاءة التشغيلية في حدود الموارد المتاحة.

كما يعتبر التدقيق الداخلي أداة مهمة للتحكم داخل المؤسسة، حيث يتم إنشاؤه في شكل خلية أو لجنة للتدقيق تابعة للقيق تابعة للغدارة العامة أو مجلس الإدارة. وقد ازدادت أهميته بسبب توسع حجم المؤسسات وتعدد أنشطتها، وتزايد حجم المعلومات، مما أدى إلى ارتفاع احتمالات الأخطاء والانحرافات وبالتالي أصبح الاعتماد عليها ضروريا لدعم عملية اتخاذ القرار وتحقيق الرقابة أكثر فعالية.

ويمتاز التدقيق الداخلي بعدة خصائص جوهرية أهمها:

- **الاستقلالية:** حيث يرتبط المدقق بأعلى مستويات السلطة داخل المؤسسة فهو مستقل عن باقي الأنشطة الخاضعة للتدقيق كما أن وظيفة التدقيق الداخلي من وظائف التحكم، كما أن المدقق يهتم بالأنشطة والوظائف والعمليات ولا يهتم بالأشخاص.
- **الشمولية:** يهتم التدقيق الداخلي بكل الأنشطة والعمليات داخل المؤسسة دون التفرقة بينها، كما أنه يخص جميع المؤسسات مهما كان مجال نشاطها، سواء كانت عمومية أو خاصة.
- **الديمومة:** فالتدقيق الداخلي نشاط دائم داخل المؤسسة عكس بعض أنواع التدقيق التي تمتاز بالدورية (تدقيق الحسابات)، حيث يقوم المدقق بإعداد خطة سنوية تشمل كافة جوانب المؤسسة. (كيموش، 2022،

(الصفحات 122-123)

2-1-1- أنواع التدقيق الداخلي:

نظرا لطبيعة المنتجات والخدمات التي يقدمها البنك للزبون، وكذا العمليات التي يقوم بها فإن التدقيق الداخلي يشمل على عدة أنواع حسب الغرض منه

● **التدقيق الدوري:** هو تدقيق يشمل جميع أنواع العمليات والخدمات البنكية وهو بدوره ينقسم إلى شكلين :

1- التدقيق حسب بنود الميزانية: يقوم البنك بتقديم في نهاية السنة المالية ميزانية عمومية حيث يتم تدقيق بنود الميزانية ومختلف الحسابات المتفرغة عنها.

2- التدقيق حسب التركيب الهيكلي : ويشمل تقييم عمل وإنتاجية مختلف الوحدات التنفيذية والإدارية في الفرع من حيث قيد اللوائح والقوانين والتعليمات التي تحدد كيفية تنفيذ العمل بالإضافة إلى تقييم مدى فعالية الرقابة الداخلية في تدقيق العمليات البنكية المنفذة والتأكد من أن كل أقسام ومصالح البنك تراعي السياسة المعتمدة والخطط الموضوعة من قبل مجلس الإدارة .

● **التدقيق المادي:**

يتم من خلال الجرد والفحص المفاجئ لمختلف الأشياء والأموال التي بحوزة البنك سواء كانت ملكا له أو مودعة لديه، ويشمل التدقيق المبادئ التالية:

- الأوراق النقدية الموجودة بعهددة أمناء الصناديق.

- محفظة الأوراق المالية.

- الضمانات المقدمة للبنك.

- الوثائق المستندية الواردة والعائدة للاعتمادات المستندية.

- الأثاث والمفروشات وموجودات المستودعات من اللوازم.

- أية أموال أخرى تقتضي الجرد من أجل التحقيق من وجودها .

● **التدقيق المحاسبي :**

يقوم المدقق الداخلي في البنك من التأكد من صحة القيود والمستندات المالية والوثائق، حيث يشمل التدقيق الداخلي المحاسبي على :

- التحقق من أن حسابات الزبائن تسمح بتنفيذ العمليات اليومية الجارية بشأنها.
- مقارنة تسمية وأرقام الحسابات العائدة للعمليات المنفذة مع التسميات والأرقام المقررة في المنهاج المحاسبي.
- إجراء العمليات الحسابية الضرورية للتأكد من أن العمليات البنكية تنطبق على التعليمات المقررة.
- التحقق من أن المستندات والوثائق تحمل إمضاءات المسؤولين عن تلك العمليات المالية.
- فحص وتدقيق حسابات البنك مع مراسليه في الخارج بجميع أنواعها.
- متابعة تحصيل واستيفاء القيم والأموال العائدة للبنك في تاريخ استحقاقها .
- مراقبة تسديد الحسابات المؤقتة ومتابعة تصفيتها.
- تدقيق العمليات البنكية المتعلقة بحسابات الزبائن بالعملة المحلية والأجنبية من كافة الجوانب
- تدقيق عمليات بيع وشراء العملة الأجنبية والتأكد من مدى احترام الموظفين الوقت في تنفيذ هذه العملية.
- تدقيق الاعتمادات المستندية الصادرة والواردة.
- التأكد من تحصيل عوائد الاستثمارات والفوائد في مواعيدها.
- تدقيق محفظة الأوراق المالية والسجلات الخاصة بها، وتدقيق التسهيلات الائتمانية الممنوحة للعملاء. ومتابعة تسديدها حسب الشروط المتفق عليها؛ -
- تدقيق الميزانية السنوية قبل إحالتها للمدققين الخارجيين
- **تدقيق النفقات والايادات:**

من بين الأمور التي يتم تدقيقها النفقات والواردات المتعلقة بالمركز الرئيسي للبنك والفروع، ويتم ذلك من خلال :

- تدقيق النفقات الإدارية والتأسيسية والتي تتمثل في الأجور، نفقات السفر، إصلاح وصيانة الموجودات الضرائب والرسوم المالية، ... وغيرها.
- القيام بالتدقيق البعدي للفوائد المدفوعة عن الودائع والاستثمارات، العمولات المدفوعة، نفقات الأموال الخاصة للبنك.

- تدقيق إيرادات البنك والمتمثلة في: الفوائد المقبوضة، إيرادات الأموال، ... وغيرها (أسماء، 2023، الصفحات 64-65).

2-1- أهداف التدقيق الداخلي :

كما تطرقنا سابقا فقد عرف التدقيق الداخلي تطورا في مفهومه وأنواعه وبالتالي تطور أهدافه، حين برزت الحاجة للتدقيق الداخلي كجهاز حماية داخلي يحقق قدرا من الاطمئنان للمؤسسة، للمستثمرين، الدائنين والأطراف الأخرى، من خلال اكتشاف الأخطاء، الغش والتلاعب فيها يخص العمليات المالية والمحاسبية، أي التحقق من سلامة السجلات و البيانات المالية والمحاسبية، وبعدها أصبح الهدف الأساسي للتدقيق الداخلي يتمحور حول مساعدة جميع أفراد المؤسسة على تأدية مسؤوليتهم بفعالية من خلال تزويدهم بمعلومات وتحليل موضوعية للبيانات وتوصيات تساعد في إضافة قيمة للمؤسسة وتحسين عملياتها، بالإضافة إلى الأهداف التالية:

- تفعيل نظام الرقابة الداخلية من خلال التأكد من مدى ملاءمة وفعاليات سياسات وإجراءات الرقابة الداخلية المعتمدة والتحقق من تطبيقها.

- تقييم وتحسين فعالية إدارة المخاطر أي التأكد من فعاليتها في تحديد المخاطر، تقييمها وكذا معالجتها.

- تقييم وتحسين فعالية عمليات الحوكمة.

- التأكد من التزام الموظفين بالقواعد، اللوائح، السياسات، الخطط والإجراءات المرسومة. (فياش، 2020)

3-1- نطاق ومهام التدقيق الداخلي:

لا يقتصر التدقيق الداخلي على جانب المالي والمحاسبي فقط، بل يمتد ليشمل مختلف وظائف وأنشطة المؤسسة. ويعرف حسب المعهد الفرنسي للتدقيق والرقابة الداخلية (IFACI) بأنه فحص دوري للوسائل المعتمدة داخل مختلف المديريات قصد تعزيز التحكم في تسيير المؤسسة، والتأكد من فعالية التنظيمات والإجراءات المتبعة، وموثوقية المعلومات المتاحة.

وبعد التدقيق الداخلي أحد المكونات الأساسية لنظام الرقابة الداخلية، ويختلف نطاقه حسب طبيعة المؤسسة واحتياجاتها، غير أنه غالبا ما يشمل ما يلي:

- تقييم مدى احترام الموظفين للمهام والمسؤوليات الموكلة لهم ومدى الالتزام بسياسات الإدارة والقوانين والأنظمة.
- فحص كيفية تحقيق الأهداف المسطرة ومتابعة تنفيذها.
- مراجعة البيانات المالية والتشغيلية بما في ذلك النظام المحاسبي.
- تقييم كفاءة وفعالية عمليات الرقابة الداخلية وخفض التكاليف.
- تحديد المشكلات وأسبابها وآثارها واقتراح الحلول المناسبة لتفادي تكرارها مستقبلاً.
- إجراء اختبارات رقابية عند الحاجة وبناءً على طلب الإدارة العليا. (كيموش، 2022، الصفحات 124-125)

2-التدقيق الداخلي البنكي:

يشكل التدقيق البنكي حجر الزاوية في النظام الرقابي لأي بنك، حيث يضطلع بمهمة تقييم كفاءة الرقابة الداخلية الوقوف على مدى سلامة العمليات المصرفية والمالية. ويهدف هذا التدقيق إلى كشف نقاط الضعف والاختلالات قبل تفاقمها، وضمان التزام البنك بالقوانين والتعليمات التنظيمية. كما يعكس التدقيق الداخلي دوراً محورياً في تعزيز الحوكمة البنكية وتقوية إدارة المخاطر، لما له من تأثير مباشر على استقرار البنك وحماية أصوله ورفع ثقة العملاء والمساهمين على حد سواء.

1-2-تعريف وأهداف التدقيق الداخلي البنكي:

1-1-2-تعريف التدقيق الداخلي البنكي:

تعد المصارف التجارية بمثابة العمود الفقري الذي يركز عليه الاقتصاد في جميع الدول، ونظراً لشعب وزيادة تعقيدات العمل المصرفي فإن الأمر يتطلب وجود جهة داخلية تتولى مهام ومسؤوليات مراقبة ومتابعة الأداء، لذلك فإن عملية التدقيق الداخلي تكتسب أهمية كبيرة في المصارف حيث يجب إخضاع جميع دوائر وأنشطة المصرف لعملية التدقيق الداخلي، إذ يعد التدقيق الداخلي من أهم الوظائف التي تركز عليها المؤسسات، فقد عرف بأنه مجموعة من الأنظمة أو أوجه نشاط مستقل داخل المؤسسة تنشئه الإدارة بشكل مستمر لضمان دقة البيانات المحاسبية والإحصائية، والتأكد من كفاية الاحتياطات المستخدمة لحماية أصول وممتلكات المشروع، والتحقق من إتباع الموظفين للسياسات والإجراءات الإدارية المرسومة لهم، وقياس

صلاحية تلك السياسات وجميع وسائل الرقابة الأخرى في أداء مهامها واقتراح التحسينات اللازم إدخالها عليها وذلك حتى تصل المؤسسة إلى درجة الكفاءة الإنتاجية القصوى في ضوء القدرات الحالية. "تعتبر وظيفة التدقيق الداخلي من الوظائف المهمة في المصارف لها ما في أثر من تصميم وتطوير نظام الرقابة الداخلية وقياس وتقييم كفاءة استخدام الموارد المتاحة، وتدعيم الحوكمة المؤسسية وكذلك المساهمة في تقييم وإدارة المخاطر، مما يعزز فرص الاستغلال الأمثل للموارد. ومن خلال ما سبق يمكن تعريف التدقيق المصرفي بأنه " نشاط توكيد (Assurance) استشاري (Consulting) مستقل (Independen) وموضوعي (Objective) مصمم لإضافة قيمة للبنك (Adding Value) لتحسين عملياتها، وهو يساعد البنك على تحقيق أهدافه بإيجاد منهجية لتقييم وتحسين فعالية (Effectiveness) إدارة المخاطر (Risk Management) والحوكمة (gouvernance) والرقابة (contrôles).

كذلك يعرف التدقيق الداخلي البنكي الرصد المستمر لنظام البنك من حيث الضوابط الداخلية وإجراء تقييم مستقل لمدى كفاية والامتثال للبنك للسياسات وإجراءات التي وضعها، أي أن وظيفة المراجعة الداخلية ويساعد مجل الإدارة في الاضطلاع بكفاءة وفعالية من المسؤوليات. (فاطمة و بودية، 2017)

2-1-2- أهداف التدقيق الداخلي:

يهدف التدقيق البنكي من الوظائف الأساسية داخل البنوك، إذ يساهم في تقييم فعالية الرقابة الداخلية والتحقق من سلامة العمليات البنكية، إضافة إلى ضمان الالتزام بالتعليمات الداخلية والقوانين التنظيمية.

كما يكتسي أهمية خاصة في ظل تعدد المخاطر التي تواجه النشاط البنكي، مما يجعله أداة ضرورية لدعم الإدارة في تحسين الأداء وتعزيز الحوكمة. وفي هذا الإطار، يمكن عرض أهم أهداف التدقيق الداخلي على مستوى البنوك فيما يلي:

- التأكد من التزام مختلف المصالح على مستوى البنك من خلال ممارسة أعمالها بتحقيق الأهداف والسياسات والإجراءات المعتمدة خلال فترة زمنية محددة.

- التأكد من الالتزام بالتعليمات الداخلية للبنك.

- التأكد من الامتثال بالقوانين والتشريعات المعمول بها.

- تعظيم موارد البنك وتحقيق الأهداف المحددة بسرعة.

- تقييم مدى ملائمة وفعالية السياسات وإجراءات ضبط الداخلي المعتمدة لبيئة وظروف العمل في البنك.

- تقييم إجراءات إدارة أنشطة المخاطر والحوكمة في البنك وما اشتملت عليه مراكز الخطر، بالإضافة

إلى مراجعة فعالية الأساليب المعتمدة لتقييم تلك لمخاطر. (أسماء، 2023، صفحة 67).

2-2-أسس وإجراءات التدقيق الداخلي البنكي:

1-2-2-أسس التدقيق الداخلي البنكي:

لتحقيق أهداف عملية التدقيق على أعمال المنظمات البنكية يتطلب مراعاة الأسس الإدارية والمالية والمحاسبية كالتالي:

• الأسس الإدارية:

تعتبر الأسس الإدارية التي يستند إليها الأداء البنكي ذات أهمية بالغة، لغرض تحقيق أهداف التدقيق

الداخلي وذلك من حيث:

- وضوح الأهداف الرئيسية والثانوية للبنك، حيث يستند المسؤولون بهذه الأهداف ويعملون على تحقيقها.

- تقسيم العمل حيث يتم من خلاله تحديد مراكز التكلفة والمسؤولية وتخصيص عمل معين لكل دائرة وقسم، وبالتالي تسهيل عملية التدقيق والرقابة.

- تطبيق محاسبة المسؤولية بالاعتماد على تقسيم العمل، بحيث يمكن محاسبة المسؤول في كل قسم أو دائرة عن وجه القصور في عمله بعد إعطائه قدرا من السلطة تتناسب والمسؤولية الملقاة على عاتقه.

- تطبيق الإدارة بالاستثناء حيث يتم من خلاله الاهتمام بالقضايا التي تخرج عما يجب أن تكون عليه من خلال إبلاغ المستويات الإدارية العليا بأية تغييرات جوهرية تواجه الإدارات التنفيذية الوسطى والدنيا أثناء التنفيذ أو عن

أي خلل أو قصور في الأداء المستهدف من أجل تحليل الوضع وإيجاد حلول عملية له، بالإضافة إلى مبدأ السرية المهنية الخاص بالعمل البنكي، ومبدأ حسن المعاملة ومبدأ سرعة التنفيذ.

● الأسس المالية والمحاسبية:

ينبغي على التدقيق الداخلي مراعاة مجموعة من الأسس المالية والمحاسبية، لتحقيق أهداف عملية التدقيق والرقابة على أعمال المصرف وأهمها:

- **توفير الأمان:** ويعني ضمان حقوق زبائن المصرف وجعلها في متناول أيديهم في الوقت الذي يرغبون فيه.

- **مراقبة السيولة:** وتعني احتفاظ المصرف بقدر من ودائع في صورة نقدية أو شبه نقدية، يمكن تحويلها إلى نقدية بشكل سريع جداً وبدون تكاليف إضافية، وذلك بهدف تلبية طلبات زبائنه الطارئة، ويتم هذا من خلال إيجاد حالة من التوازن بين حجم النقدية المحتفظ بها وحجم النقدية المستثمرة لان غياب التوازن يقود إلى المخاطرة.

- **تعظيم الربحية:** ويتحقق هذا المبدأ من خلال التوازن بين حجم السيولة ودرجة الأمان، وهو يعتمد على أنواع الودائع المتعددة.

2-2-2- إجراءات التدقيق الداخلي البنكي:

يتبع المدقق مجموعة من الخطوات والإجراءات وذلك لتحقيق أهداف التدقيق الداخلي والتي تتمثل فيما يلي:

- ✓ يجب على دائرة التدقيق الداخلي إعداد إجراءات عمل أو برنامج للتدقيق الداخلي بحيث يصف أهداف وخطة عمل التدقيق على أن تكون هذه الإجراءات مرنة نسبياً بحيث تكون عملية تبنيتها وإنجازها منسجمة مع المخاطر التي تم تحديدها.
- ✓ يجب توثيق كافة إجراءات التدقيق ضمن أوراق العمل على أن تعكس كافة الاختبارات والتقييمات التي تمت على الأنشطة.

- ✓ يجب إصدار تقرير التدقيق الداخلي المكتوب بأسرع وقت ممكن بعد مناقشته مع الإدارات التي تم التدقيق عليها لأخذ ردودها على الملاحظات، على أن يتم رفع تقرير ملخص بالملاحظات والنتائج للجنة التدقيق.
- ✓ يجب أن يعرض التقرير بمجال وغرض التدقيق وأن يتضمن ما تم التوصل إليه من ملاحظات وتوصيات من دائرة التدقيق وإجابات الدوائر التي تم تدقيق أعمالها.
- ✓ يجب أن تحتفظ دائرة التدقيق الداخلي بسجلات المهام التي تم إنجازها والتقارير والتي تم إصدارها
- ✓ يجب أن تتم مناقشة تقارير التدقيق الداخلي بشكل دوري مع لجنة التدقيق.
- ✓ فحص وتقييم مدى فعالية وملاءمة نظام الرقابة الداخلية وأنظمة الضبط الداخلي.
- ✓ تقييم التزام المصرف بالسياسات والضوابط المتعلقة بالمخاطر.
- ✓ تقييم مدى دقة وموثوقية العمل.
- ✓ تقييم مدى ملائمة المعلومات المالية وإدارية لاتخاذ القرارات.
- ✓ تقييم مدى استمرارية وموثوقية نظم المعلومات الالكترونية.
- ✓ التحقق من سير العمل في أقسام ودوائر المصرف بالشكل الذي يحقق الكفاءة والعالية في العمل.

ومنه يقوم المدقق الداخلي قبل الشروع في تنفيذ مهامه، بإعداد برنامج وخطة عمل تتضمن مختلف الإجراءات وأوراق العمل اللازمة لعملية التدقيق. كما يتم إعداد تقرير يرفع إلى لجنة التدقيق، يتضمن جميع الملاحظات ونتائج تقييم أنظمة الرقابة الداخلية، إضافة إلى مدى الالتزام بالإجراءات والسياسات المعتمدة في مختلف أقسام البنك وفقا للمتطلبات المحددة. (فتيحة، 2024)

3-2- أهمية التدقيق البنكي الداخلي في الرقابة الداخلية وتعزيز الحوكمة وإدارة المخاطر:

1-3-2- الرقابة الداخلية وفق إطار COSO:

يعتبر إطار COSO من أهم المراجع في مجال الرقابة الداخلية، حيث جاء لتوحيد المفاهيم ووضع إطار متكامل يساعد المؤسسات على تقييم فعالية أنظمة الرقابة لديها. وقد صدر تقرير الرقابة الداخلية إطار متكامل سنة 1992، متضمنا تعريفا وأهدافا واضحة للرقابة الداخلية.

وعرّفت لجنة COSO الرقابة الداخلية بأنها عملية ينفذها مجلس الإدارة والإدارة والعاملون، بهدف توفير تأكيد معقول حول تحقيق ثلاث أهداف رئيسية: فعالية وكفاءة العمليات، موثوقية التقارير المالية، والالتزام بالقوانين واللوائح.

أما الأهداف التي تسعى الرقابة الداخلية إلى تحقيقها، فقد صنفها لجنة COSO إلى ثلاث فئات رئيسية:

- أهداف تشغيلية وتتعلق بتحقيق الكفاءة في الأداء وحماية أصول المؤسسة.
- أهداف التقارير المالية وترتبط بإعداد القوائم المالية وضمان دقة وموثوقية المعلومات المنشورة.
- أهداف الالتزام وتمثل في احترام القوانين والتنظيمات التي تخضع لها المؤسسة (بشير و محيوت ، 2016).

2-3-2- تعزيز الحوكمة:

وفقا لمعيار رقم 2110-الحوكمة (Gouvernance) الصادر عن معهد المدققين الداخليين، يلزم نشاط التدقيق الداخلي بتقييم عمليات الحوكمة داخل الشركة واقتراح التوصيات اللازمة لتحسينها. ويهدف هذا التقييم إلى:

- تعزيز الأخلاقيات والقيم داخل المؤسسة.
 - ضمان فعالية إدارة الأداء والمساءلة على مستوى الشركة.
 - إحالة المعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة إلى الجهات المختصة.
 - تنسيق الأنشطة بين مجلس الإدارة والمدققين الخارجيين والإدارة الداخلية.
- ويظهر المعيار أن التحسين المستمر هو جزء أساسي من جودة الحوكمة، إذ لا يمكن تحقيق فعالية الرقابة دون تطوير دائم لإجراءات التدقيق الداخلي، وخاصة فيما يتعلق بجمع ونقل المعلومات المتعلقة بالمخاطر والرقابة، وضمان تنسيق الأنشطة بين جميع الأطراف المعنية.

في سياق البنوك، تزايد أهمية هذا الدور نظرا لطبيعة المخاطر المالية والائتمانية، وحاجة المؤسسات البنكية إلى حوكمة قوية وفعالة لضمان استقرار العمليات وحماية مصالح العملاء والمساهمين (الخضر، 2017).

3-2-3- إدارة المخاطر:

يلعب التدقيق الداخلي دوراً محورياً في تفعيل إدارة المخاطر داخل البنوك، يقدم ضماناً موضوعياً لمجلس الإدارة حول فاعلية أنشطة إدارة المخاطر، ويضمن أن المخاطر البنكية تدار بشكل مناسب. لتحقيق هذا الدور، يجب على المدقق الداخلي التركيز على عدة جوانب:

1. معرفة دور ونطاق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:

وفقاً لمعهد المدققين الداخليين (IIA)، ينحصر نطاق التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في:

- تقديم تأكيد حول فعالية وكفاءة عملية المخاطر.
- تقييم عملية إدارة المخاطر الرئيسية للتأكد من تطبيق السياسات والإجراءات بشكل صحيح.

2. الدور الوظيفي والتخصصي للتدقيق الداخلي:

يشمل تقديم المساعدة والنصح للإدارة في تقييم المخاطر، ترتيب أنشطة إدارة المخاطر توحيد التقارير، الحفاظ على إطار إدارة المخاطر وتطويره، ودعم استراتيجيات إدارة المخاطر وعرضها على مجلس الإدارة.

3. تطبيق التدقيق الداخلي على المخاطر في البنوك:

يوفر التدقيق الداخلي للبنوك العديد من المزايا:

- المنافع الاستراتيجية: تسهيل التكيف مع الظروف المتغيرة عبر وضع منهجية متسقة لإدارة المخاطر.
 - ملائمة الموارد: استخدام الموارد بكفاءة وتقليل التكاليف غير الضرورية.
 - إدارة الأحداث غير المتوقعة: تمكين البنك من الاستجابة السليمة للتحديات المفاجئة والانحرافات عن الخطط.
- بذلك، يظهر أن التدقيق الداخلي لا يقتصر على الرقابة المالية، بل يشمل دوراً استراتيجياً في إدارة المخاطر البنكية وضمان استقرار العمليات داخل البنك (قويدر، قيدوان، وعبو، 2019).

المطلب الثالث: التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

يعتبر التدقيق الداخلي من أهم الآليات التي تعتمد عليها البنوك لتعزيز الرقابة وضمان حسن سير أنشطتها. ومعا تنامي المخاطر المرتبطة بالعمل المصرفي، برزت إدارة المخاطر أساسية تهدف إلى التعرف على المخاطر وتحليلها والحد من آثارها. وفي هذا السياق، يلعب التدقيق الداخلي دوراً محورياً في تقييم فعالية سياسات وإجراءات إدارة المخاطر وتحسينها.

1-علاقة التدقيق الداخلي بإدارة المخاطر:

تعتبر كل من وظيفة التدقيق الداخلي ووظيفة إدارة المخاطر أنهما وظيفتين مرتبطتان معاً، وتظهر مستويات العلاقة فيما يلي:

- **مرحلة تخطيط عملية التدقيق:** عند البدء في عملية التخطيط للتدقيق لا بد من الأخذ بعين الاعتبار الإجراءات التي تتضمن معلومات عن العمليات التي تتعرض للمخاطر العالية، حيث يتم خلال هاته المرحلة تقييم أماكن التدقيق من وجهة نظر المخاطرة، ومشاركة المخاطر في إجراء تقييم المخاطر.
- **مرحلة التنفيذ:** خلال هذه المرحلة يكون المحور الأساسي في تنفيذ عملية التدقيق هو اختبار مدى فعالية الرقابة الداخلية في العمل على تجنب المخاطر أو الحد منها.
- **مرحلة إعداد تقرير التدقيق:** حسب معايير التدقيق الدولية يجب أن يتضمن تقرير المدقق النتائج المتوصل إليها مع التوصيات اللازمة مع تحديد المخاطر، وتقديمه إلى الإدارة العليا التي بدورها تقوم برفع التقرير إلى إدارة المخاطر بالأخذ بتوصيات المدقق ومتابعة تنفيذها بحيث تقوم إدارة المخاطر بتقييم وتوضيح المخاطر وتحليلها.
- **مرحلة المتابعة:** بعد إعداد التقرير تأتي مرحلة المتابعة لتنفيذ التوصيات وتقييم نظام الرقابة الداخلية على أساس المخاطر بالتنسيق بين الإدارتين (التدقيق-المخاطر) وتهدف هذه العملية إلى السيطرة على كافة المخاطر وإدارتها بالشكل الذي يقلل من تعرض المصرف للخسارة. (عائشة، 2017)

2- دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر:

إذ يستطيع التدقيق الوصول إلى العديد من البيانات والمعلومات التي من شأنها من المخاطر بنسبة كبيرة، وهذا ما أوصت به لجنة بازل نظراً لأهمية التدقيق، حيث أن لجنة بازل نظراً لأهمية التدقيق، حيث أن لجنة بازل للرقابة المصرفية

تؤيد فكرة إدارة المخاطر في المؤسسات المصرفية من أجل المكافحة المتكاملة لجميع المخاطر التي تواجهها المؤسسة المصرفية.

حسب خطوات إدارة المخاطر (تحديد، تقييم، استجابة) يسهم التدقيق الداخلي بدوره في كل مرحلة من هاته المراحل:

- ✓ في مرحلة تحديد المخاطر يقوم التدقيق بمساعدة الإدارة في تحديد الأحداث السلبية التي يمكن أن تؤثر سلبا على تحقيق أهداف البنك.
- ✓ أما في مرحلة التقييم يقوم التدقيق بتحليل وتقييم الطرق المستخدمة في تقدير حجم المخاطر واحتمال حدوثها، وإعادة احتساب التقييم والتأكد من صحته.
- ✓ وفي الأخير يقوم التدقيق باختبار فعالية عملية الاستجابة للمخاطر من خلال اختبار فعالية نظام الرقابة ودوره في تجنب أو تحويل تلك المخاطر.

• دور التدقيق الداخلي في تحديد المخاطر:

تعتبر مرحلة تحديد المخاطر الأساس الذي تبنى عليه باقي مراحل إدارة المخاطر، إذ يتم من خلالها التعرف بشكل منهجي على جميع المخاطر المحتملة التي قد تتعرض لتحقيق أهداف البنك وتشمل هذه العملية في:

- التعرف على مختلف المخاطر المحتملة التي قد تواجه البنك وتؤثر على تحقيق أهدافه.
- فحص البيئة الداخلية (نظام الرقابة، الهيكل التنظيمي، الإجراءات) والبيئة الخارجية (التغيرات الاقتصادية، التشريعات، المنافسة)
- مراجعة التقارير السابقة ونتائج عمليات التدقيق السابقة ومؤشرات الأداء.
- الاستعانة بخبرة الإطارات والمسؤولين لتحديد مصادر الخطر غير الظاهرة.
- تصنيف المخاطر حسب طبيعتها (ائتمانية، تشغيلية، سوقية، سيولة...) تمهيدا لمرحلة تقييمها.
- إعداد قائمة شاملة بالمخاطر تشكل قاعدة أساسية لمرحلة التقييم والتحليل لاحقا.

يُعنى التدقيق الداخلي في هذه المرحلة بالكشف المبكر عن جميع المخاطر المحتملة وتصنيفها وفق طبيعتها، مما يوفر قاعدة دقيقة لدعم تقييم المخاطر واتخاذ القرارات الوقائية وتعزيز فعالية الرقابة الداخلية.

• دور التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر:

تعتبر عملية تقييم المخاطر من العوامل الرئيسية لنجاح البنوك وازدهارها. حيث تعتمد هذه العملية على تقدير وقياس حجم الخسائر التي تترتب عند حدوث تلك المخاطر والتي يتم تحديدها مسبقاً، وخلاصة القول إن عملية تقييم المخاطر تركز على بعدين هما:

- تقدير حجم ودرجة الخطر على أعمال البنك.

- تقدير درجة احتمال أو إمكانية حدوث هذا الخطر.

ويمكن تلخيص عملية تقييم المخاطر من خلال مصفوفة المخاطر والتي تعتبر مدخل منظم لتقييم المخاطر.

يكمن دور التدقيق الداخلي في هذه المرحلة في تقديم خدمات تأكيدية للإدارة بأن عملية التقييم المخاطر تمت بشكل صحيح وباستخدام الطرق المناسبة لذلك.

• دور التدقيق الداخلي في استجابة المخاطر:

عند القيام بعملية تقييم المخاطر لابد من إبراز نقاط القوة والضعف لدى البنك، بالتالي تزويد المدقق بكافة المعلومات اللازمة، ويتم بعد ذلك معالجة المخاطر ذات الأهمية وتحديد تكلفة تطبيق خيارات الاستجابة المتاحة لمعالجة المخاطر، حيث تتمثل أساليب الاستجابة في:

- **تجنب المخاطر:** يعني رفض الخطر من خلال تجنب الظروف والأحداث التي ممكن أن تتسبب هذه المخاطر، فبعض المخاطر لا يمكن للبنك أن يتحملها، مثال: عدم الاستثمار في الأوراق المالية طويلة الأجل لتجنب مخاطر أسعار الصرف.

- **نقل المخاطر:** من خلالها تقوم إدارة البنك بتحويل آثار المخاطر إلى طرف آخر، مثال: عقود التأمين لدى شركات التأمين.

- **تقليل المخاطر:** أي تخفيف المخاطر من خلال قيام إدارة البنك بتطبيق نظام رقابة فعال تحاول من خلاله التخفيف من درجة حدوث الخطر.

- **قبول المخاطر:** تختار الإدارة هذا الخيار في حالة المخاطر المحدودة والقليلة التأثير.

حيث تقبل إدارة البنك في هذه الحالة على اعتبار أن:

- عملية إدارة المخاطر تعتبر جيدة.

- الفائدة المرجوة من هذه العمليات تفوق التكلفة الناجمة عن القيام بها.

ويكمن دور التدقيق الداخلي هنا في تقديم خدمات استشارية لإدارة البنك والمتمثلة في تقديم النصائح والإرشاد حول اعتماد الخيار الأمثل في الخيارات السابقة للتعامل مع المخاطر التي يتعرض لها البنك. (عائشة، 2017، الصفحات 801-802)

المبحث الثاني: الدراسات السابقة

هناك عدة دراسات تناولت موضوع دور التدقيق الداخلي البنكي في التحكم بالمخاطر البنكية، ومن خلال هذا المبحث سنحاول توضيح أهم نتائجها.

المطلب الأول: الدراسات باللغة العربية

من أهم الدراسات السابقة التي تناولت دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية باللغة العربية كما يلي:

1. دراسة بجيت موسي (2025) بعنوان: "أثر المراجعة الداخلية الاستباقية في الحد من المخاطر المالية دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية".

هدفت الدراسة إلى بيان أثر المراجعة الداخلية الاستباقية في الحد من المخاطر المالية بالمصارف السودانية، من خلال تحليل تأثيرها على المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

اعتمدت على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستعمال الاستبانة من عينة مكونة من (69) مراجعًا داخليًا في ثلاثة مصارف سودانية هي: بنك الخرطوم، بنك فيصل الإسلامي السوداني، وبنك أم درمان الوطني.

أظهرت النتائج ارتفاع مستوى تطبيق المراجعة الداخلية الاستباقية، ووجود أثر ذي دلالة إحصائية لها في الحد من المخاطر المالية بأبعادها المختلفة، حيث فسّرت نسبة كبيرة من التباين في المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تطبيق المراجعة الداخلية الاستباقية وتطوير استراتيجيات فعالة لإدارة المخاطر المالية، بما يدعم الاستقرار المالي واستدامة أداء المصارف.

2. دراسة حاج علي و بن شيخ(2024) بعنوان: " دور التدقيق الداخلي البنكي في التحكم في المخاطر التشغيلية- دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري ولاية عنابة".

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أهمية وظيفة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء البنكي وتعزيز الرقابة الإدارية. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم إعداد استبانة استبيان وُزعت على رؤساء المصالح والأقسام والمدققين العاملين في وكالات بنك القرض الشعبي الجزائري بولاية عنابة، إضافة إلى المديرية الجهوية رقم 829، وبلغ عدد الاستبيانات الموزعة 50 استبانة. كما تم تحليل البيانات باستخدام برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وتوصلت الدراسة إلى أن التدقيق الداخلي يساهم بشكل كبير في تحقيق أهداف البنك وتعزيز إدارة المخاطر البنكية، خاصة المخاطر التشغيلية الناتجة عن أخطاء الموظفين أو الأعطال في الأنظمة الآلية.

3. دراسة أبوسيف(2024) بعنوان: " دور المراجع الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا"

هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على مدى إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر من حيث تفعيلها وتقييمها ومتابعتها في المصارف التجارية، مع التركيز على بيان دوره في دعم تطبيق إدارة المخاطر وتعزيز فعاليتها.

أُجريت الدراسة على مصرف الجمهورية - الإدارة العامة، واعتمدت المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم توزيع (30) استبانة على أفراد العينة، واستُرجع منها (21) استبانة صالحة للتحليل.

توصلت الدراسة إلى أن المراجع الداخلي يدرك أهمية إدارة المخاطر ويعمل على تقييمها وتفعيلها داخل المصارف التجارية، كما أظهرت النتائج توافر مقومات تطبيق المراجعة الداخلية بما يدعم إدارة المخاطر.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز تقييم وتحليل المخاطر المحتملة، وتحديث الإرشادات للحد منها، مع الالتزام بتنفيذ إجراءات المراجعة والسياسات المعتمدة في إدارة المخاطر، وتوثيق العمليات والنتائج بدقة، إضافة إلى تعزيز التعاون بين المراجع الداخلي وإدارة المصرف لضمان التحسين المستمر في مجال إدارة المخاطر.

4. دراسة بلفراخ (2023) بعنوان: " دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الجزائرية

-دراسة ميدانية مجموعة من المؤسسات-".

تهدف هذه الدراسة إلى مدى مساهمة المدقق الداخلي في تقييم وتحسين عمليات إدارة المخاطر في المؤسسات العمومية الاقتصادية بالشرق الجزائري.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث قُسم البحث إلى جانب نظري تناول الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي وإدارة المخاطر، مع التركيز على التدقيق القائم على المخاطر، وجانب تطبيقي تمثل في دراسة ميدانية شملت (28) مؤسسة عمومية اقتصادية. وقد تم إعداد استبيان بالاعتماد على مراحل مهمة التدقيق القائم على المخاطر (تقييم المخاطر، التخطيط، التنفيذ، التقرير)، ووُزِعَ على عينة مكونة من (43) مدققاً داخلياً.

وتوصلت الدراسة إلى أن المدقق الداخلي يأخذ إدارة المخاطر بعين الاعتبار في جميع مراحل مهمة التدقيق، بدءاً من تقييم مستوى إدارة المخاطر قبل التخطيط، مروراً بمرحلة التخطيط والتنفيذ، وصولاً إلى إعداد تقرير التدقيق، مما يعكس الدور المحوري للتدقيق الداخلي في تحسين فعالية إدارة المخاطر داخل المؤسسات.

5. دراسة فياش (2020) بعنوان: " دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية لتعزيز حوكمة البنوك

دراسة عينة من البنوك في الجزائر".

تهدف هذه الدراسة إلى توضيح مدى مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية من أجل تعزيز حوكمة البنوك الجزائرية، من خلال بحث مدى اعتماد البنوك على التدقيق الداخلي في إدارة مخاطرها كآلية لدعم الحوكمة.

اعتمدت الدراسة على الخلفية النظرية للموضوع، واستخدمت أسلوب نمذجة المعادلات البنائية (SEM) لبناء نموذج قياسي يربط بين متغيرات الدراسة، وذلك بالاعتماد على برنامج Smart PLS 3. ومن خلال تقدير معالم النموذج في دراسة حالة لعينة من البنوك الجزائرية، توصلت الدراسة إلى أن أثر التدقيق الداخلي على حوكمة البنوك يكون أكبر في حالة اعتماده على إدارة المخاطر البنكية مقارنة بحالة عدم الاعتماد عليها؛ إذ أن التغير في مؤشر التدقيق الداخلي بوحدة واحدة يؤدي إلى تغير مؤشر الحوكمة بحوالي (0.8) وحدة عند دمج إدارة المخاطر، مقابل (0.5) وحدة فقط في حالة عدم الاعتماد عليها.

وعليه، أكدت الدراسة صحة الفرضية القائلة بأن إدارة المخاطر البنكية تعزز الأثر الإيجابي للتدقيق الداخلي على حوكمة البنوك في الجزائر، مما يبرز الدور التكميلي بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في دعم الحوكمة المصرفية.

6. دراسة بوخروبة و دواح (2019) بعنوان: " دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية – دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم".

تهدف هذه الدراسة إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر داخل البنوك، مع إبراز مدى مساهمة المدقق الداخلي في دعم نظام الرقابة الداخلية وتعزيز التنسيق مع إدارة المخاطر على مستوى البنوك محل الدراسة.

اعتمدت الدراسة على عينة من موظفي أربع بنوك بولاية مستغانم، حيث بلغ عدد المشاركين 48 موظفًا، وتم استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، وقد تضمن 24 سؤالاً موزعة على ثلاثة مجالات أساسية، كما تم تحليل البيانات باستخدام برنامج SPSS.

توصلت الدراسة إلى وجود وعي لدى البنوك بأهمية التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر، كما أظهرت أن المدققين الداخليين يمتلكون معرفة كافية بالمعايير المرتبطة بإدارة المخاطر، إضافة إلى وجود تعاون وتنسيق بين قسم التدقيق الداخلي وقسم إدارة المخاطر، مما يساهم في تعزيز نظام الرقابة الداخلية داخل البنوك، مع الإشارة ضمناً إلى أهمية تعزيز هذا التعاون لتحسين فعالية الرقابة الداخلية.

7. دراسة قواسمية(2017) بعنوان: " دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية (دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة)"

استهدفت هذه الدراسة التعرف على دور المدقق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في البنوك العاملة على مستوى ولاية سكيكدة.

تكونت عينة الدراسة من 30 مدققاً داخلياً يعملون في البنوك على مستوى ولاية سكيكدة. اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، وتم جمع البيانات باستخدام استبيان مكون من 43 عبارة، ثم تحليلها باستعمال برنامج SPSS أظهرت نتائج الدراسة أن التدقيق الداخلي يساهم في تفعيل إدارة المخاطر داخل البنوك محل الدراسة بمستوى مرتفع.

وقد قدمت الدراسة مجموعة من التوصيات الموجهة إلى البنوك الجزائرية عموماً والبنوك في ولاية سكيكدة خصوصاً، إضافة إلى المدققين الداخليين وأقسام المحاسبة في الجامعات والباحثين والأكاديميين بهدف تعزيز وتطوير دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

المطلب الثاني: الدراسات باللغة الأجنبية

ومن أهم الدراسات السابقة التي تناولت دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية باللغة الأجنبية كما يلي:

1.دراسة(Nyamwaya & Minja(2025) بعنوان: RISK MANAGEMENT POLICY IMPLEMENTATION AND PERFORMANCE OF QUALITY INFRASTRUCTURE IN SELECTED STATE CORPORATIONS IN KENYA

استهدفت الدراسة فحص أثر تطبيق سياسة إدارة المخاطر على أداء مؤسسات جودة البنية الحكومية في كينيا. ركزت الدراسة على تقييم تأثير تنفيذ نظام الرقابة على إدارة المخاطر ومتطلبات حوكمة إدارة المخاطر على الأداء.

اعتمدت الدراسة على تصميم وصفي، وشملت 250 موظفاً من مناصب عليا ومتوسطة وتشغيلية بالمكاتب الرئيسية لهذه المؤسسات، وتم اختيار عينة عشوائية مكونة من 75 موظفاً بنسبة 30%. جُمعت البيانات باستخدام استبيان شبه مهيكل، وتم التأكد من موثوقيته وصلاحيته قبل الاستخدام.

أظهرت النتائج أن تطبيق سياسة إدارة المخاطر يؤثر بشكل إيجابي وذو دلالة إحصائية على أداء المؤسسات. وأكدت الدراسة أن وجود نظام فعال للرقابة على إدارة المخاطر أمر أساسي لتعزيز الأداء.

وأوصت الدراسة بضرورة تخصيص الموارد الكافية لتدريب الكوادر، واكتساب التكنولوجيا، وإجراء التدقيقات الدورية، بالإضافة إلى تعزيز قدرة مؤسسات الرقابة لضمان متابعة وتنفيذ السياسات بفعالية.

2-دراسة(Gaoual(2025 بعنوان: Internal Auditing as a Catalyst for Banking Risk Management: A Contested Analysis of Algerian Public Banks (BNA, BADR, CPA)

هدفت هذه الدراسة إلى تحليل مدى مساهمة المدقق الداخلي في تعزيز إدارة المخاطر داخل البنوك، من خلال مناقشة الإطار المفاهيمي للتدقيق الداخلي في القطاع المصرفي وبيان أهميته وأهدافه ومبادئه، ثم دراسة طبيعة دوره في مجال إدارة المخاطر المصرفية.

واعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من مصادر أولية وثانوية، كما صُمم استبيان خاص وُزِعَ على عينة مكوّنة من (30) مدققاً داخلياً عاملين في بنوك بولاية سطيف. وتمت معالجة البيانات إحصائياً باستخدام برنامج (SPSS) لاختبار الفرضيات وتحليل النتائج.

وتوصلت الدراسة إلى أن المدققين الداخليين يتمتعون بوعي كافٍ بأهمية إدارة المخاطر في البنوك محل الدراسة، إلا أن دورهم يظل غير مباشر في عملية تحديد المخاطر وقياسها، إذ يتركز أساساً على تقديم الاستشارات والتوصيات التي تدعم تحسين نظام إدارة المخاطر.

وأوصت الدراسة بضرورة تكثيف برامج التدريب المتخصص لتطوير مهارات المدققين الداخليين، مع تعزيز دعم الإدارة العليا لوظيفة التدقيق الداخلي، إضافة إلى تدعيم استقلاليتهم لضمان أداء مهامهم بكفاءة وفعالية، بما يساهم في تحسين الحوكمة وإدارة المخاطر في القطاع المصرفي.

3-دراسة(Almgrashi&Mujalli(2024 بعنوان: The Influence of Sustainable Risk Management on the Implementation of Risk-Based Internal Auditing

هدفت هذه الدراسة إلى فحص تأثير دور المدققين الداخليين، والتدريب في مجال إدارة المخاطر، ودعم الإدارة العليا على فعالية إدارة المخاطر، كما سعت إلى تحليل أثر إدارة المخاطر على تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في المنظمات العامة بالمملكة العربية السعودية، وذلك من منظور نظرية الوكالة.

اعتمدت الدراسة على المنهج الوصفي التحليلي، حيث تم جمع البيانات من خلال استبيان وُزِعَ على مديري وأعضاء أقسام التدقيق الداخلي، والمدققين الداخليين، والمحاسبين، والمديرين العاملين في المنظمات العامة السعودية. وقد بلغ عدد الاستبيانات الصالحة للتحليل (234) استبانة، وتم تحليل البيانات باستخدام أسلوب المربعات الصغرى الجزئية (SmartPLS).

توصلت الدراسة إلى وجود علاقة ذات دلالة إحصائية بين دور المدققين الداخليين، والتدريب في مجال إدارة المخاطر، ودعم الإدارة العليا، وبين فعالية إدارة المخاطر. كما أثبتت النتائج وجود علاقة معنوية بين إدارة المخاطر وتطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر في القطاع العام السعودي.

وأوصت الدراسة بضرورة تعزيز دور التدقيق الداخلي داخل المنظمات العامة، وتكثيف برامج التدريب في مجال إدارة المخاطر، مع توفير دعم إداري قوي لتطوير أنظمة إدارة المخاطر، لما لذلك من أثر إيجابي في تحسين جودة تطبيق التدقيق الداخلي المبني على المخاطر وتعزيز موثوقية التقارير المالية.

4-دراسة (Yousef Ali&Harb(2023 بعنوان: Internal Audit and Risk Management in Commercial Banks Listed on the Amman Stock Exchange in Light of the COVID-19 Pandemic.

هدفت الدراسة إلى استكشاف أثر التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر على البنوك التجارية المدرجة في بورصة عمان خلال جائحة كوفيد-19، مع التركيز على كيفية دعم التدقيق الداخلي لوظائف إدارة المخاطر في ظل الأزمات الاقتصادية والظروف الاستثنائية.

تم إرسال 315 استبياناً عبر البريد الإلكتروني إلى عدد من المديرين الماليين والمحاسبين، واعتُبرت 198 استبياناً صالحة للاستخدام في الدراسة. تم تحليل البيانات باستخدام نموذج المعادلات الهيكلية مع أقل المربعات الجزئية (PLS-SEM) لتحديد العلاقة بين عناصر التدقيق الداخلي وفعالية إدارة المخاطر.

أظهرت النتائج أن التدقيق الداخلي، والمدقق الداخلي، والقيمة المضافة للتدقيق الداخلي مرتبطون ارتباطاً إيجابياً وذو دلالة إحصائية بفعالية إدارة المخاطر. وأكدت الدراسة على ضرورة تعزيز دور التدقيق الداخلي في دعم إدارة المخاطر من خلال التدريب المتخصص وتوفير الموارد البشرية المؤهلة، سواء من الناحية الأكاديمية أو العملية، خصوصاً خلال فترات الأزمات مثل جائحة كوفيد-19.

5-دراسة Tamimi(2021) بعنوان: The Role of Internal Audit in Risk Management from the Perspective of Risk Managers in the Banking Sector .

تهدف هذه الدراسة إلى تحديد دور وظيفة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر من وجهة نظر مديري المخاطر في البنوك العاملة في فلسطين، مع استعراض لمفهوم وأهمية وأهداف ومبادئ التدقيق الداخلي ودوره في إدارة المخاطر للبنوك.

شملت الدراسة مديري المخاطر في البنوك الفلسطينية كعينة مستهدفة، حيث تم التركيز على تقييم كفاءة قسم إدارة المخاطر وضمان فعالية ممارسات إدارة المخاطر في التعامل مع المخاطر المختلفة.

أظهرت النتائج أن العامل الأساسي في إدارة المخاطر هو كفاءة مدير المخاطر، فيما يركز التدقيق الداخلي على تقييم قسم إدارة المخاطر وضمان فاعلية الإجراءات المتبعة. كما تبين أن أقسام التدقيق الداخلي في البنوك الفلسطينية تشارك في تقديم المشورة والاقتراحات والتوصيات لقسم إدارة المخاطر.

وبناءً على هذه النتائج، أوصت الدراسة بضرورة استمرار مجلس الإدارة والإدارة العليا في إيلاء الاهتمام لقسم إدارة المخاطر وتعزيز التنسيق بين هذه الأقسام لتحقيق أفضل النتائج على المستويين المصرفي والاقتصادي.

المطلب الثالث: مميزات الدراسة الحالية عن الدراسات السابقة

أولاً: أوجه التشابه

تشابه الدراسة الحالية مع معظم الدراسات السابقة في تناولها لموضوع التدقيق الداخلي وعلاقته بإدارة المخاطر البنكية، حيث ركزت مختلف الدراسات على إبراز أهمية التدقيق الداخلي في تعزيز الرقابة الداخلية والحد من المخاطر التي تواجه البنوك والمؤسسات المالية.

كما اتفقت الدراسة الحالية مع أغلب الدراسات السابقة في اعتماد المنهج الوصفي التحليلي باعتباره الأنسب لمثل هذه المواضيع، إضافة إلى استخدام الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات وتحليلها بالاعتماد على برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

وتتشابه كذلك مع الدراسات السابقة في سعيها إلى التعرف على مدى مساهمة التدقيق الداخلي في تحسين الأداء البنكي وتعزيز فعالية إدارة المخاطر، بالإضافة إلى التركيز على أهمية استقلالية المدقق الداخلي وضرورة التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر داخل البنوك.

كما توصلت معظم الدراسات السابقة، على غرار الدراسة الحالية، إلى وجود علاقة إيجابية بين فعالية التدقيق الداخلي والتحكم في المخاطر البنكية، وهو ما يؤكد أهمية هذه الوظيفة في دعم الاستقرار المالي وتحسين جودة الأداء داخل المؤسسات المصرفية.

ثانياً: أوجه الاختلاف

بالنسبة لدراسة بنحيت موسى (2025)، فقد ركزت على أثر المراجعة الداخلية الاستباقية في الحد من المخاطر المالية داخل المصارف السودانية، خاصة المخاطر الائتمانية ومخاطر السيولة ومخاطر السوق، في حين أن الدراسة الحالية تناولت دور التدقيق الداخلي البنكي في التحكم بالمخاطر البنكية بصورة شاملة داخل بنك التنمية الفلاحية "بدر"، مع التركيز على استقلالية التدقيق الداخلي ودوره في تحسين الأداء البنكي.

أما دراسة حاج علي وبن شيخ (2024)، فقد اهتمت بالمخاطر التشغيلية فقط داخل بنك القرض الشعبي الجزائري بعنابة، بينما توسعت الدراسة الحالية لتشمل مختلف أنواع المخاطر البنكية، إضافة إلى دراسة واقع التدقيق الداخلي داخل بنك بدر بعين تموشنت.

في حين ركزت دراسة أبوسيف (2024) على مدى إدراك المراجع الداخلي لأهمية إدارة المخاطر في المصارف التجارية الليبية، فإن الدراسة الحالية ركزت على قياس مدى مساهمة التدقيق الداخلي فعلياً في التحكم بالمخاطر البنكية من خلال نتائج الدراسة الميدانية واختبار الفرضيات إحصائياً.

أما دراسة بلفراخ (2023)، فقد تناولت دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر داخل المؤسسات العمومية الاقتصادية الجزائرية بصفة عامة، بينما اقتصرَت الدراسة الحالية على القطاع البنكي، وهو ما منحها طابعاً أكثر تخصصاً ودقة في معالجة موضوع المخاطر البنكية.

وبالنسبة لدراسة فياش (2020)، فقد ركزت على العلاقة بين التدقيق الداخلي وحوكمة البنوك بالاعتماد على إدارة المخاطر البنكية باستخدام نمذجة المعادلات البنائية (SEM)، بينما ركزت الدراسة الحالية على الجانب التطبيقي الميداني وتحليل واقع التدقيق الداخلي داخل بنك بدر باستخدام الاستبيان واختبارات سبيرمان و. Kruskal-Wallis.

أما دراسة بوخروبة ودواح (2019)، فقد ركزت على التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر داخل مجموعة من بنوك ولاية مستغانم، في حين ركزت الدراسة الحالية على قياس فعالية التدقيق الداخلي ومدى مساهمته المباشرة في التحكم بالمخاطر وتحسين الأداء البنكي داخل بنك بدر.

في حين هدفت دراسة قواسمية (2017) إلى التعرف على دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية داخل بنوك ولاية سكيكدة، فإن الدراسة الحالية تميزت بمحاولة الربط بين استقلالية التدقيق الداخلي وتحسين الأداء البنكي والتوافق مع المتطلبات الدولية.

أما بالنسبة للدراسات الأجنبية، فقد ركزت دراسة Nyamwaya & Minja (2025) على تطبيق سياسة إدارة المخاطر داخل المؤسسات الحكومية الكينية، بينما ركزت الدراسة الحالية على البيئة البنكية الجزائرية.

كما ركزت دراسة Gaoual (2025) على الدور الاستشاري للمدقق الداخلي داخل البنوك الجزائرية العمومية، في حين ركزت الدراسة الحالية على الدور الرقابي والتطبيقي للتدقيق الداخلي في التحكم بالمخاطر داخل بنك بدر.

أما دراسة Almgrashi & Mujalli (2024)، فقد اهتمت بالتدقيق الداخلي المبني على المخاطر داخل المنظمات العامة السعودية، بينما ركزت الدراسة الحالية على دراسة التدقيق الداخلي البنكي داخل مؤسسة مصرفية جزائرية.

في حين تناولت دراسة (Yousef Ali & Harb (2023) أثر التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر خلال جائحة كوفيد-19 داخل البنوك التجارية الأردنية، فإن الدراسة الحالية لم ترتبط بظرف استثنائي محدد، بل ركزت على واقع التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر في الظروف العادية للنشاط البنكي.

أما دراسة (Tamimi (2021، فقد اعتمدت على وجهة نظر مديري المخاطر في البنوك الفلسطينية، بينما اعتمدت الدراسة الحالية على آراء موظفي بنك بدر وتحليلها إحصائياً لاختبار فرضيات الدراسة.

ثالثاً: القيمة المضافة للدراسة الحالية

تتمثل القيمة المضافة للدراسة الحالية في كونها تناولت موضوع التدقيق الداخلي وعلاقته بالتحكم في المخاطر البنكية داخل بنك التنمية الفلاحية "بدر" بعين تموشنت، وهو ما يمنح الدراسة بعداً تطبيقياً يعكس واقع البنوك الجزائرية.

كما تميزت الدراسة الحالية بالتركيز على أهمية استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي باعتبارها من أهم العوامل المؤثرة في فعالية الرقابة البنكية وتحسين الأداء، وهو جانب لم يحظَ بالتركيز الكافي في بعض الدراسات السابقة. وتبرز أهمية الدراسة الحالية كذلك من خلال تناولها لمختلف أنواع المخاطر البنكية بصورة شاملة، وعدم الاقتصار على نوع معين من المخاطر، مما ساهم في إعطاء رؤية أوسع حول طبيعة العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر داخل البنوك.

كما اعتمدت الدراسة الحالية على دراسة ميدانية فعلية داخل بنك بدر، مدعومة بتحليل إحصائي دقيق باستخدام برنامج SPSS، بالإضافة إلى استخدام معامل ارتباط سبيرمان واختبار Kruskal-Wallis، وهو ما عزز من دقة النتائج ومصداقيتها العلمية.

وقد أظهرت نتائج الدراسة وجود موافقة كبيرة على فعالية التدقيق الداخلي داخل البنك، خاصة فيما يتعلق باستقلالية قسم التدقيق، وفعاليته في كشف الأخطاء التشغيلية، وتحسين الأداء البنكي، والتحكم في ثغرات الرقابة، وهو ما يدعم أهمية التدقيق الداخلي كأداة رقابية فعالة داخل البنوك الجزائرية.

كما ساهمت الدراسة الحالية في تقديم مجموعة من الاقتراحات التطبيقية التي يمكن أن تساعد البنوك الجزائرية على تعزيز فعالية التدقيق الداخلي وتحسين إدارة المخاطر بما يتوافق مع المتطلبات والمعايير الدولية الحديثة.

خلاصة الفصل:

لقد تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب النظري المتعلق بإدارة المخاطر والتدقيق الداخلي في البنوك، حيث تم التعرّف في البداية على مفهوم المخاطر البنكية باعتبارها من أهم التحديات التي تواجه البنوك في ظل البيئة المصرفية المتغيرة، كما تم التطرق إلى إدارة المخاطر باعتبارها عملية تهدف إلى تحديد المخاطر وتحليلها واتخاذ الإجراءات المناسبة للحد من آثارها وضمان استمرارية النشاط البنكي.

كما تم التطرق إلى وظيفة التدقيق الداخلي باعتبارها من الوظائف الرقابية المهمة داخل البنك، حيث تساهم في تقييم أنظمة الرقابة الداخلية والكشف عن نقاط الضعف والانحرافات، إضافة إلى التأكد من مدى الالتزام بالقوانين والتعليمات والإجراءات المعمول بها، مع تقديم التوصيات والاقتراحات التي تساعد على تحسين الأداء وتعزيز فعالية إدارة المخاطر داخل المؤسسة البنكية.

وفي الأخير، تم عرض مجموعة من الدراسات السابقة العربية والأجنبية المرتبطة بموضوع الدراسة، وذلك بهدف الاستفادة منها في تدعيم الجانب النظري وإبراز أوجه التشابه والاختلاف بينها وبين الدراسة الحالية، بما يخدم موضوع البحث ويعزز أهميته العلمية.

الفصل الثاني:

دراسة ميدانية في بنك الفلاحة والتنمية

الريفية (BADR) عين تموشنت

تمهيد:

يُعدّ التدقيق الداخلي من أهم الآليات الحديثة التي تعتمد عليها البنوك في تحسين أدائها وتعزيز نظام الرقابة الداخلية، خاصة في ظل تزايد المخاطر البنكية بمختلف أنواعها. ومن هذا المنطلق، يهدف هذا الفصل إلى إبراز الدور الذي يلعبه التدقيق الداخلي في التحكم في المخاطر البنكية، وذلك من خلال دراسة ميدانية على مستوى بنك التنمية الفلاحية "بدر"

وقد تم الاعتماد على الاستبيان كأداة رئيسية لجمع البيانات، حيث وُزِعَ على عينة من موظفي البنك بهدف التعرف على آرائهم حول فعالية التدقيق الداخلي وعلاقته بإدارة المخاطر. كما تم استخدام برنامج الحزمة الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS) لمعالجة وتحليل البيانات المتحصل عليها. وعليه، سيتم في هذا الفصل التطرق إلى عرض منهجية الدراسة وعينة البحث، ثم تحليل نتائج الاستبيان واختبار فرضيات الدراسة، وصولاً إلى استخلاص أهم النتائج المتعلقة بموضوع البحث.

حيث تم تقسيم هذا الفصل إلى:

- المبحث الأول: عينة وأدوات الدراسة
- المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

المبحث الأول: عينة وأدوات الدراسة

يتضمن هذا المبحث وصفاً لأفراد ومجتمع الدراسة وعينتها، وكذلك أداة الدراسة المستخدمة المتمثلة في الاستبيان الذي يشكل أداة هامة في استقصاء وجمع آراء وإجابات المبحوثين.

المطلب الأول: عينة الدراسة

إن مجتمع أو عينة الدراسة هو مجموعة من مدراء وإداريين ورؤساء أقسام المالية والتدقيق الداخلي، إضافة إلى العاملين في أقسام الرقابة الداخلية لدى المصارف العامة والعاملة في ولاية عين تموشنت.

1-تعريف بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR) بعين تموشنت هو مؤسسة مالية عمومية تأسست في 13 مارس 1982، وتلعب دوراً محورياً في تمويل القطاع الزراعي، الصناعات الغذائية، والصيد البحري بالمنطقة.

يوفر البنك خدمات مصرفية متنوعة، منها التقليدية، مع مرافقة المهنيين عبر وكالات محلية متخصصة في الدعم والتمويل.

أبرز الوكالات البنك في ولاية عين تموشنت: وكالة عين تموشنت، وكالة عامرية، وكالة حمام بوحجر، وكالة المالح، وكالة بني صاف.

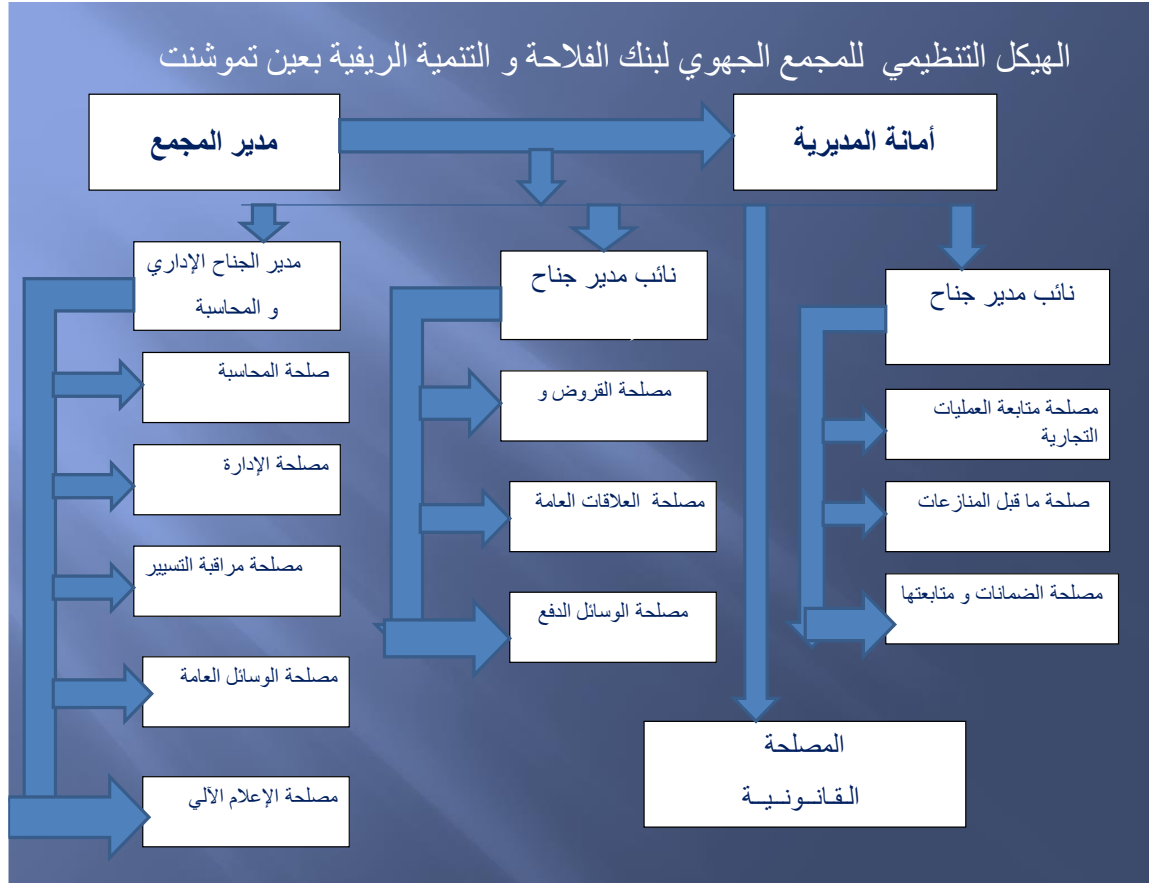
ومن بين أهداف هذه الوكالة:

- تمويل القطاع الفلاحي بمختلف أنشطته (الزراعة، تربية المواشي، الإنتاج النباتي والحيواني).
- دعم وتنمية الاقتصاد الريفي وتحسين ظروف العيش في المناطق الريفية.
- تمويل المشاريع الاستثمارية الفلاحية الصغيرة والمتوسطة والكبيرة.
- المساهمة في تطوير الصناعات الغذائية المرتبطة بالإنتاج الفلاحي.
- دعم الصيد البحري وتربية المائيات كقطاعات مكملّة للفلاحة.
- تشجيع الاستثمار المحلي في المجال الفلاحي وتقليل الاعتماد على الاستيراد.
- تقديم قروض وتمويلات بشروط ميسرة للفلاحين والمستثمرين.
- مرافقة المشاريع الفلاحية من مرحلة الإنشاء إلى مرحلة التطوير والتوسيع.

- عصنة القطاع الفلاحي من خلال إدخال التقنيات الحديثة في التمويل والخدمات البنكية.
- المساهمة في تحقيق الأمن الغذائي الوطني.
- دعم السياسات الاقتصادية للدولة في مجال التنمية الفلاحية والريفية.

2- الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR):

يمكن أن نتطرق إلى الهيكل التنظيمي لبنك الفلاحة والتنمية الريفية كما موضح في الشكل التالي:



المصدر: هذا الشكل من وثائق البنك

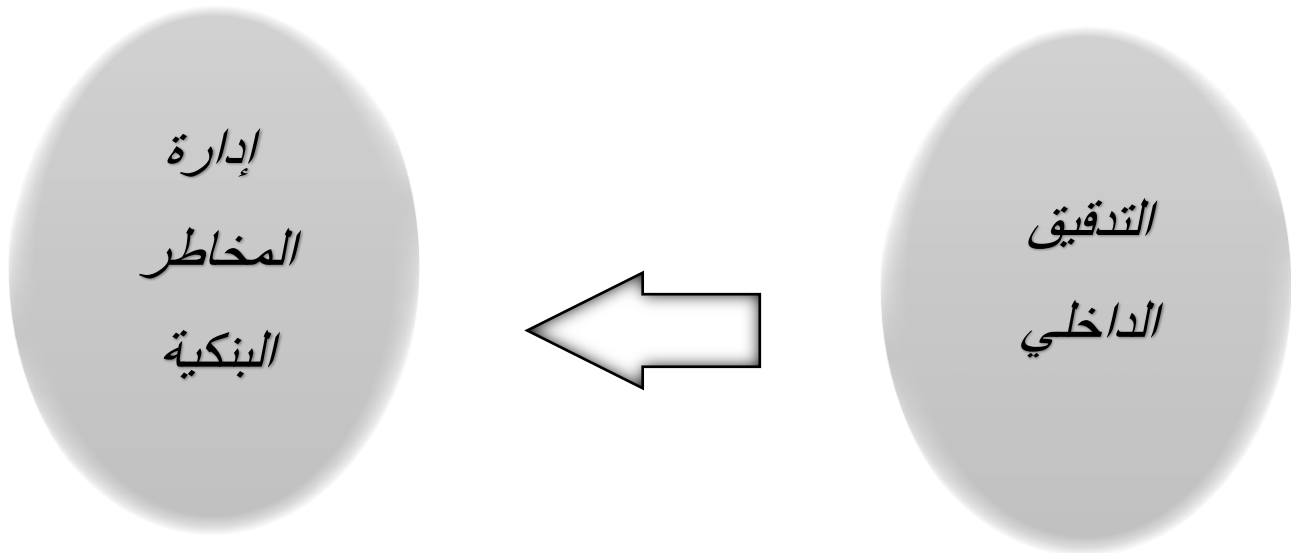
3-أفراد العينة

لقد تم توزيع هذا الاستبيان على مجموعة من مدراء الوكالات ورؤساء الأقسام وإداريين ومدققين داخل الوكالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية، وكذلك تم الاستعانة ببعض الأساتذة مختصين في مجال التدقيق البنكي.

المطلب الثاني: متغيرات وأدوات الدراسة

1-متغيرات الدراسة

لقد تأسست هذه الدراسة ضمن متغيرين الأول يمثل المتغير المستقل وهو "التدقيق الداخلي"، والثاني يمثل المتغير التابع وهو "إدارة المخاطر البنكية" من خلال الشكل رقم (02) التالي:



المصدر: من إعداد الطالبتين

2-أدوات الدراسة:

حيث اعتمدنا في دراستنا على:

1-المقابلة:

حيث قمنا بزيارة ميدانية لعينة الدراسة على عدة مرات حتى نتمكن من جمع المعلومات والمعطيات التي تساعدنا في إتمام الدراسة.

2-الاستبيان:

بناء على ما تمت ملاحظته من خلال زيارتنا الميدانية لعينة الدراسة تم إعداد استبيان من أجل استخدامه في جميع البيانات اللازمة للدراسة وهو عبارة عن مجموعة من الأسئلة المطروحة حول الظاهرة المدروسة. حيث قمنا بتوزيع 60 استبيان على البنك الفلاحة والتنمية الريفية وعلى بعض أساتذة الجامعة من خلال عدة طرق هي التسليم

والاستلام في الحين أو بعد مدة من الزمن، كل هذا سمح بالحصول على 55 استبيان يمثل مجتمع الدراسة والجدول رقم (1) يوضح ذلك كما يلي:

جدول رقم (1): مجتمع الدراسة

الرقم	مكان الدراسة	الاستبيانات الموزعة	الاستبيانات المستلمة	الاستبيانات الصالحة للدراسة	الاستبيانات الملغاة
01	بنك الفلاحة والتنمية الريفية	50	45	45	00
02	جامعة كلية العلوم الاقتصادية	10	10	10	00

المصدر من إعداد الطالبتين

قمنا بإخضاع المعلومات التي تم الوصول إليها من خلال توزيع الاستبيان للتحليل الإحصائي من خلال

الأساليب الإحصائية التي يوفرها البرنامج الإحصائي للعلوم الاجتماعية SPSS

كما اعتمدنا في دراستنا في اختبار فرضيات البحث على الأساليب الإحصائية التالية:

- المتوسطات الحسابية

- الانحرافات المعيارية

- قيمة t المحسوبة

- الأساليب الإحصائية الاستدلالية والمتمثلة في:

- اختبار ألفا كرونباخ

- معامل الارتباط أحادي الجانب

المطلب الثالث: تصميم الاستبيان

لقد تم تصميم الاستبيان وصياغة الأسئلة الخاصة بالاعتماد على فرضيات الدراسة والعودة إلى الدراسات والمراجع العلمية ذات الصلة بموضوع الدراسة، وللتأكد من صلاحية وملائمة الاستبيان لموضوع الدراسة قمنا بعرض الاستبيان على الأستاذة المشرفة، وقد قسمنا الاستبيان إلى جزئين:

1- الجزء الأول

يتضمن مجموعة من الأسئلة حول البيانات الشخصية لأفراد عينة الدراسة (العمر، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي عدد سنوات الخبرة)

2- الجزء الثاني

تناولنا فيه محاور الدراسة يتضمن إلى ثلاث محاور رئيسية، حيث يتناول المحور الأول التدقيق الداخلي البنكي، بينما يعالج المحور الثاني إدارة المخاطر البنكية، في حين يخصص المحور الثالث لدراسة العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.

وقد تم طرح سؤال مفتوح بصيغة: "ما هي أهم التحديات التي تواجه وظيفة التدقيق الداخلي في البنك عند التحكم في المخاطر؟"، بهدف جمع آراء المبحوثين حول الصعوبات العملية التي تعيق فعالية التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر.

لمعرفة مستوى تأثير التدريب، التكوين، التحفيز على تحقيق الميزة التنافسية في المؤسسة محل الدراسة

تم تصميم الاستبانة وفق نموذج ليك رت (Likert) الخماسي، باستخدام عبارات القياس المبينة في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2): درجة مقياس ليك رت

الاستجابة	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما
الأوزان	1	2	3	4	5

المصدر: من إعداد الطالبتين

إسنادا إلى الأوزان تم حساب المدى بطرح الحد الأعلى والحد الأدنى من مقياس "ليكرت"، تم تقسيمه على عدة فئات المقياس للحصول على طول الفئة الأولى ثم إضافة هذه القيمة إلى أقل قيمة في التدرج وهي الواحد

الصحيح، وذلك لتحديد الحد الأعلى لهذه الفئة، وعليه فإن قيم المتوسطات الحسابية التي توصلت إليها الدراسة سيتم التعامل معها لتفسير البيانات على النحو المبين في الجدول التالي:

الجدول رقم (3): تحديد المجال حسب القيم المتوسط الحسابي

المتوسط الحسابي	[1.80 – 1]	[2.60 – 1.81]	[3.40 – 2.61]	[4.20 – 3.41]	[5 – 4.21]
المقياس	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق تماما

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على الدراسات السابقة

من خلال الجدول رقم (3) فإنه إذا كان المتوسط الحسابي لإجابات المبحوثين حول متغير ما أو عبارة ما يقع في المجال [1.80 – 1] نقول إنها جاءت بعدم الموافقة الشديدة، وإذا كانت تقع في المجال [2.60 – 1.81] نقول إنها جاءت بعدم الموافقة، أما إذا كانت في المجال نقول إنها جاءت بالحياد، وتكون بالموافقة إذا كان المتوسط الحسابي لإجابات أفراد عينة البحث يقع في المجال [4.20 – 3.41]، والموافقة الشديدة إذا وقعت في المجال [5 – 4.21].

المبحث الثاني: تحليل نتائج الاستبيان

سيتم في هذا المبحث استكمال عرض الدراسة الميدانية من خلال محاور الاستبيان وتفسيرها وتحليل نتائجها ومناقشتها.

المطلب الأول: اختبارات الاستبيان وعرض خصائص العينة

تم إجراء اختبار ثبات فقرات الاستبيان باستخدام معامل الارتباط r لاختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان ومعامل ألفا كرونباخ حيث استخدامه لقياس مدى ثبات فقرات وأسئلة الاستبيان ولتوضيح ذلك سنتطرق لما يلي:

1- اختبار صدق الاستبيان الاتساق البنائي لفقرات الاستبيان

يعتبر صدق الاتساق البنائي أحد مقاييس صدق الأداء، والذي يقيس مدى تحقق الأهداف الموجودة من الأداة، وذلك من خلال التعرف على مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبيان مع المعدل الكلي لجميع فقرات الاستبيان.

وقد تم استخدام معامل الارتباط سبيرمان وهو اختبار لا بارماتري يتناسب مع البيانات التي لا تتبع التوزيع الطبيعي بين كل فقرة من فقرات محاور الاستبانة والدرجة الكلية للمحور نفسه.

1-1- اختبار صدق الاتساق البنائي لفقرات المحور الأول

يوضح الجدول رقم 4 معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (التدقيق الداخلي البنكي) والمعدل الكلي للمحور الأول.

جدول (4): نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لفقرات محور الأول

المحور الأول	التدقيق الداخلي البنكي	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يوجد قسم خاص بالتدقيق الداخلي داخل البنك.	0.576	0.000
2	يتمتع التدقيق الداخلي بالاستقلالية في أداء مهامه.	0.282	0.037
3	يقوم التدقيق الداخلي بإعداد خطة عمل سنوية.	0.356	0.008
4	يتم تنفيذ عمليات التدقيق بانتظام.	0.414	0.002
5	يتم إعداد تقارير بعد كل عملية تدقيق.	0.553	0.000
6	ترفع تقارير التدقيق إلى الإدارة العليا.	0.540	0.000
7	تتم متابعة تنفيذ توصيات التدقيق.	0.839	0.000
8	يساهم التدقيق الداخلي في كشف الأخطاء التشغيلية.	0.407	0.002
9	يساعد التدقيق الداخلي في تحسين العمل داخل البنك.	0.510	0.000
10	يعتبر التدقيق الداخلي وسيلة مهمة لتحكم في ثغرات الرقابة الداخلية.	0.496	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح في الجدول أعلاه أن جميع معاملات الارتباط بين عبارات محور (التدقيق الداخلي) والدرجة الكلية للمحور هي معاملات موجبة ودالة إحصائياً عند مستويي الدلالة (0.01) و (0.05). حيث تراوحت قيم الارتباط ما بين (0.082) و (0.839)، وهي قيم مقبولة إحصائياً تؤكد صدق الاتساق البنائي لفقرات الاستبيان، مما يعني أن كل عبارة تقيس فعلياً وضعت لقياسه.

1-2- اختبار صدق الاتساق البنائي لفقرات المحور الثاني

يوضح الجدول رقم 5 معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (إدارة المخاطر البنكية) والمعدل الكلي للمحور الثاني.

جدول (5): نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لفقرات محور الثاني

المحور الثاني	إدارة المخاطر البنكية	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	توجد مصلحة مستقلة لإدارة المخاطر في البنك.	0.721	0.000
2	توجد متابعة مستمرة لمستوى المخاطر داخل البنك.	0.812	0.000
3	توجد إجراءات واضحة للتعامل مع المخاطر.	0.728	0.000
4	يتم تقييم المخاطر قبل منح القروض.	0.532	0.000
5	يتم إعداد تقارير دورية عن المخاطر.	0.041	0.767
6	يسعى البنك إلى تقليل وتقليل المخاطر.	0.407	0.002
7	يتم تحليل أسباب حدوث المخاطر.	0.566	0.000
8	يتم تحديث سياسات إدارة المخاطر بانتظام.	0.882	0.000
9	تعتبر إدارة المخاطر جزءاً مهماً من عمل البنك.	0.698	0.000
10	يساهم جميع الموظفين في الحد من المخاطر.	0.624	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتبين من خلال الجدول أن معظم معاملات الارتباط بين عبارات المحور الثاني (إدارة المخاطر) و الدرجة الكلية للمحور كانت موجبة و دالة إحصائيا عند مستوى الدلالة (0.01)، حيث تراوحت قيمها ما بين (0.407) و(0.812). وهذا ما يؤكد وجود تساق بنائي قو لفقرات هذا المحور، مما يعطي المصدقية للبيانات المجمعة وقدرتها على قياس متغير إدارة المخاطر بدقة.

1-3- اختبار صدق الاتساق البنائي لفقرات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم 6 معامل الارتباط بين كل فقرة من فقرات المحور الأول (العلاقة بين التدقيق البنكي وإدارة المخاطر) والمعدل الكلي للمحور الثالث.

جدول (6): نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لفقرات محور الثالث

المحور الثالث	العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	معامل الارتباط	مستوى الدلالة
1	يوجد تعاون بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر.	0.690	0.000
2	يتم تبادل المعلومات بين القسمين بانتظام.	0.710	0.000
3	تعتمد إدارة المخاطر على تقارير التدقيق الداخلي.	0.610	0.000
4	يساهم التدقيق الداخلي في الكشف المبكر عن المخاطر.	0.846	0.000
5	تساعد توصيات التدقيق في تقليل المخاطر.	0.672	0.000
6	يشارك التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر.	0.368	0.006
7	يؤدي التنسيق بين القسمين إلى تحسين العمل.	0.589	0.000
8	يساهم التعاون بين القسمين في تقليل الخسائر.	0.424	0.001
9	تساعد نتائج التدقيق في تطوير إدارة المخاطر.	0.482	0.000
10	العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر علاقة تكاملية.	0.832	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن جميع معاملات ارتباط عبارات المحور الثالث بالدرجة الكلية للمحور جاءت موجبة ودالة إحصائياً عند مستوى الدلالة (0.01). وقد تراوحت قيم الارتباط ما بين (0.368) و(0.846)، وهي قيم مرتفعة تشير إلى وجود اتساق بنائي قوي بين فقرات هذا المحور وما وضعت لقياسه، مما يعزز من صدق أداة الدراسة وصلاحيتهما للتحليل الميداني.

اختبار الثبات:

يقصد بثبات أداة الدراسة التي تعطي الاسبانة نفس النتيجة لو تم توزيعها مرة أخرى على نفس الأفراد وفي نفس الظروف، وللتحقق من ثبات اسبانة الدراسة تم اختبار ألفا كرونباخ وكانت النتيجة كما هي مبينة في الجدول التالي:

2- اختبار الصدق البنائي لمحاور الاستبيان

يعتبر الصدق البنائي أحد مقاييس صدق الأداة، والذي يقيس مدى تحقق الأهداف المرجوة من الأداة وذلك من خلال التعرف على مدى ارتباط كل محور من محاور الاستبيان مع المعدل الكلي لجميع فقرات محاور الاستبيان.

جدول (7): نتائج اختبار صدق الاتساق البنائي لمحاور الاستبيان

المتغيرات	معامل الارتباط r	مستوى الدلالة	قوة العلاقة	اتجاه العلاقة	الدلالة الإحصائية
المحور 1 مع المحور 2	0.468	0.000	متوسطة	طردية	دالة احصائية

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

ويتبين من الجدول رقم (7) أن معاملات الارتباط بين المتغير المستقل و المتغير التابع قد بلغ (0.468). هي قيمة موجبة تشير إلى وجود علاقة طردية متوسطة القوة ودالة إحصائياً عند مستوى (0.01) لكون قيمة موجبة sig (0.000) أقل من مستوى الدلالة المعتمد.

وعليه يتم قبول الفرضية التي تنص على وجود علاقة ارتباطية بين المتغيرين، مما يؤكد التكامل الوظيفي بين نظام إدارة المخاطر وفعالية التدقيق الداخلي في البنك محل الدراسة.

جدول(8): معامل ألفا كرونباخ لقياس ثبات الاستبيان

المحاور	عنوان المحاور	عدد الفقرات	معامل Alpha Cronbach's
الأول	التدقيق الداخلي البنكي	10	0.694
الثاني	إدارة المخاطر البنكية	10	0.829
الثالث	علاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	10	0.832
	جميع فقرات محاور الاستبيان	30	0.878

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يوضح الجدول رقم (8) أظهرت نتائج المعالجة الإحصائية أن أداة الدراسة تتمتع بدرجة عالية من الثبات والصدق، حيث بلغت قيمة معامل ألفا كرونباخ العام (0.878)، وصدق اتساق قوي لجميع المحاور. كما أكدت النتائج وجود علاقة ارتباطية موجبة ودالة إحصائية (0.468)، مما يثبت صحة الفرضية و يؤكد أن كفاءة إدارة المخاطر تساهم بشكل مباشر في تفعيل دور التدقيق الداخلي بالبنك.

3-اختبار اعتدالية توزيع البيانات

قبل البدء في تحليل آراء عينة الدراسة وفحص الفرضيات، كان لزاما التأكد من طبيعة توزيع البيانات لتحديد الإختبارات الإحصائية المناسبة (معلمية أو غير معلمية). وعليه تم استخدام اختبار "كولمنجروف-سميرنوف" (kolmogrov-smirnov) وتوضح النتائج في الجدول التالي:

الجدول(9): نتائج اختبار التوزيع البيانات لمحاور الدراسة

المحاور	عنوان المحاور	قيمة الاختبار	درجة الحرية	مستوى الدلالة
الأول	التدقيق البنكي الداخلي	0.216	55	0.000
الثاني	إدارة المخاطر البنكية	0.189	55	0.000
الثالث	علاقة بين التدقيق البنكي الداخلي وإدارة المخاطر	0.171	55	0.000

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

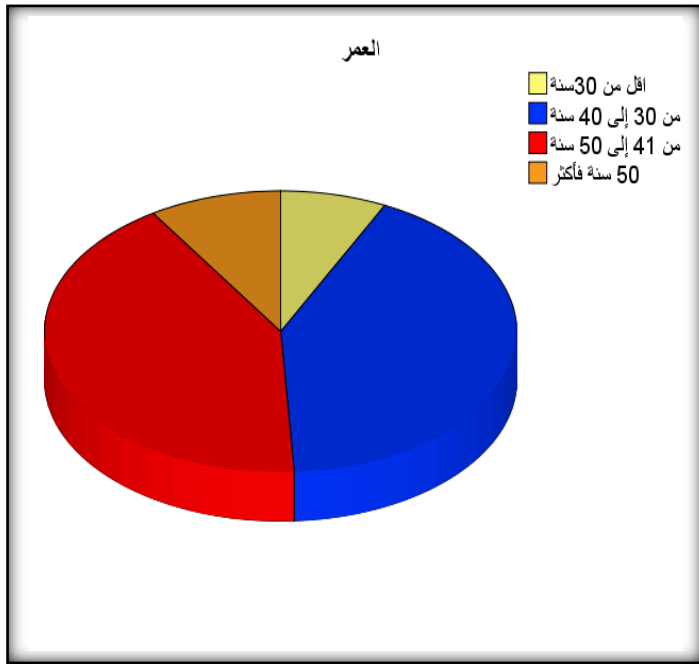
يلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن قيم مستوى الدلالة لكل المحاور أقل من (0.05)، مما يعني أن البيانات لا تتبع التوزيع الطبيعي، وهذا ما يبرر استخدامنا لمعامل ارتباط سبيرمان لكونهما الأدوات الإحصائية الأنسب واختبار كروكسال وليس، لكونهما الأدوات الإحصائية الأنسب لوصف وتحليل هذ البيانات.

3- تحليل خصائص عينة الدراسة:

بالاعتماد على الإجابات المقدمة في المحور المعلومات الشخصية تم تحديد خصائص العينة حسب المعلومات الشخصية وذلك من خلال حساب نسبها المئوية، كما هو مبين:

3-1- العمر: قسمت عينة الدراسة من حيث عمر المبحوثين كما يلي:

الجدول (10): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير العمر



العمر	التكرارات	النسب مئوية
أقل من 30 سنة	4	7.3 %
من 30 إلى 40	23	41.8%
من 41 إلى 50	23	41.8%
أكثر من 50 سنة	5	9.1%
المجموع	55	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول يتضح من نتائج الاستبيان أن الفئتين العمريتين (30-40 سنة) و(41-50 سنة) تمثلان النسبة الأكبر (41.8%) لكل منهما، كما بلغ عدد العمال التي تفوق أعمارهم 50 سنة 5 أفراد بما نسبته (9.1%) أما الذي تقل أعمارهم 30 سنة فمثلو نسبة (7.3%) من إجمالي حجم العينة

3-2-المستوى التعليمي: قسمت عينة الدراسة من حيث المؤهل العلمي كما يلي:

الجدول (11): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير المستوى التعليمي



المستوى التعليمي	التكرارات	النسب المئوية
ليسانس	20	36.4%
ماجستير	4	7.3%
ماجستير	3	5.5%
دراسات عليا متخصصة	11	20%
دكتوراه	17	30.9%
المجموع	55	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

يتضح من توزيع العينة حسب المستوى التعليمي أن الفئة الأكبر هي حاملو شهادة الليسانس بنسبة (36.4%)، تليها فئة الدكتوراه بنسبة (30.9%)، ثم الدراسات العليا المتخصصة بنسبة (20%)، بينما تمثل فئة الماجستير (7.3%) والماجستير (5.5%) نسبة ضعيفة.

ويشير هذا التوزيع إلى تنوع في المستويات التعليمية داخل العينة مع غلبة للمستويات الجامعية المتقدمة، وهو ما يعكس مستوى علمي مقبول إلى مرتفع لدى أفراد العينة. هذا التنوع يساهم في إثراء الدراسة من خلال تعدد وجهات النظر، كما يعزز من مصداقية النتائج ودقتها، خاصة مع وجود نسبة معتبرة من ذوي التكوين العالي والخبرة الأكاديمية.

3-3- الخبرة المهنية: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الخبرة المهنية

الجدول (12): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير سنوات الخبرة المهنية



الخبرة المهنية	التكرارات	النسب المئوية
أقل من 5 سنوات	4	7.3%
من 5 إلى 15 سنة	27	49.1%
من 16 إلى 25 سنة	15	27.3%
أكثر من 25 سنة	9	16.4%
المجموع	55	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

تبين النتائج أن فئة الخبرة من (من 5 إلى 15 سنة) تمثل النسبة الأكبر 49.1%، تليها فئة (16 إلى 25 سنة) ب 27.3%، ثم فئة (أقل من 5 سنوات) نسبة ضعيفة ب 7.3%.

وهذا يدل على أن ما مجموعه 92.8% من أفراد العينة يمتلكون خبرة تفوق 5 سنوات، مما يعكس مستوى مرتفعا من الخبرة المهنية، ويعزز من دقة وموثوقية النتائج المتحصل عليها في الدراسة.

3-4- الوظيفة الحالية: توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الوظيفة الحالية

الجدول (13): توزيع أفراد عينة الدراسة تبعا لمتغير الوظيفة الحالية



الوظيفة الحالية	التكرارات	النسب المئوية
مدقق داخلي	6	10.9%
مراقب مالي	13	23.6%
محاسب	17	30.9%
مكلفة بتحصيل الديون	2	3.6%
أستاذ جامعي	17	30.9%
مجموع	55	100%

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من الجدول رقم 13 يتضح توزيع أفراد العينة حسب الوظيفة تبانيا نسبيا، حيث سجلت فئتا المحاسبين والأساتذة الجامعيين أعلى نسبة، إذ بلغت 30.9% لكل منهما، مما يدل على تمثيل قوي للجانب المحاسبي الأكاديمي داخل العينة. تليها فئة المراقبين الماليين بنسبة 23.6%، ثم المدققين الداخليين بنسبة 10.9%، في حين جاءت فئة المكلفين بتحصيل الديون في المرتبة الأخيرة بنسبة 3.6%، وهي نسبة ضعيفة مقارنة بباقي الفئات.

المطلب الثاني: عرض نتائج الدراسة

سيتم تحليل محاور الاستبيان وذلك بالاعتماد على المتوسط الحسابي والانحراف المعياري لأجابات أسئلة الاستبيان استنادا إلى مقياس ليكرت الخماسي وفيما يلي التحليل الوصفي لأجابات عينة الدراسة لكل محور من محاور هذا الاستبيان.

1-تحليل إجابات المحور الأول:

يوضح الجدول رقم (14) آراء أفراد العينة للمحور الأول حول التدقيق البنكي الداخلي من خلال استخدام المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية والاتجاه العام كمايلي:

جدول(14): تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور التدقيق البنكي الداخلي

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه العام
1 يوجد قسم خاص بالتدقيق الداخلي داخل البنك	4.00	0.63	موافق
2 يتمتع التدقيق الداخلي بالاستقلالية في أداء مهامه	3.78	0.56	موافق
3 يقوم التدقيق الداخلي بإعداد خطة عمل سنوية	3.67	0.72	موافق
4 يتم تنفيذ عمليات التدقيق بانتظام	3.92	0.37	موافق
5 يتم إعداد تقارير بعد كل عملية تدقيق	4.01	0.52	موافق
6 ترفع تقارير التدقيق إلى الإدارة العليا	4.1	0.62	موافق
7 تتم متابعة تنفيذ توصيات التدقيق	3.61	0.68	موافق
8 يساهم التدقيق الداخلي في كشف الأخطاء التشغيلية	4.03	0.57	موافق
9 يساعد التدقيق الداخلي في تحسين العمل داخل البنك	4.23	0.69	موافق بشدة
10 يعتبر التدقيق الداخلي وسيلة مهمة لتحكم في ثغرات الرقابة الداخلية	4.36	0.61	موافق بشدة

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

- من خلال الجدول رقم (14)، سيتم تحليل عبارات المحور الأول كالتالي:
- العبارة رقم (01):** تشير النتائج إلى وجود موافقة كبيرة على وجود قسم خاص بالتدقيق الداخلي في البنك بمتوسط حسابي قدره (4.00)، مما يدل على الهيكلية التنظيمية الواضحة التي يتبناها البنك لضمان الرقابة.
- العبارة رقم (02):** حظيت العبارة المتعلقة باستقلالية التدقيق الداخلي باتجاه "موافق" بمتوسط (3.78)، وهو ما يؤكد توفر البيئة المناسبة للمدققين لأداء مهامهم بعيداً عن الضغوط الإدارية.
- العبارة رقم (03):** أظهرت النتائج أن التدقيق الداخلي يقوم بإعداد خطة عمل سنوية بمتوسط (3.67)، مما يشير إلى أن عملية التدقيق في البنك هي عملية منظمة ومخطط لها مسبقاً وليست عشوائية.
- العبارة رقم (04):** جاء الاتجاه العام "موافق" بمتوسط (3.92) حول انتظام تنفيذ عمليات التدقيق، وهذا يعكس التزام البنك بالمواعيد المحددة للرقابة الدورية.
- العبارة رقم (05):** وافق المبحوثين بمتوسط (4.01) على أن التقارير تُعد بعد كل عملية تدقيق، مما يثبت توثيق النتائج والملاحظات بشكل فوري ومستمر.
- العبارة رقم (06):** سجلت العبارة المتعلقة برفع التقارير للإدارة العليا متوسطاً قدره (4.10)، مما يؤكد على التواصل المباشر بين جهاز التدقيق وأعلى سلطة قرار في البنك لضمان الفعالية.
- العبارة رقم (07):** حظيت متابعة تنفيذ توصيات التدقيق بمتوسط (3.61)، وبالرغم من أنها الأقل في المحور إلا أنها تظل في نطاق "موافق"، مما يعني اهتمام البنك بتصحيح الاختلالات المكتشفة.
- العبارة رقم (08):** يساهم التدقيق الداخلي في كشف الأخطاء التشغيلية بمتوسط (4.03)، وهذا يعزز دور التدقيق كأداة وقائية وتصحيحية تحمي سلامة العمليات البنكية اليومية.
- العبارة رقم (09):** جاء الاتجاه "موافق بشدة" بمتوسط (4.23) حول دور التدقيق في تحسين العمل، مما يثبت القيمة المضافة التي يقدمها المدققون لتطوير الأداء الإداري والتقني بالبنك.
- العبارة رقم (10):** حصلت العبارة التي تعتبر التدقيق وسيلة مهمة للتحكم في ثغرات الرقابة على أعلى متوسط حسابي (4.36) وباتجاه "موافق بشدة"، مما يعكس القناعة الراسخة لدى العينة بأن التدقيق هو صمام الأمان الأول للنظام الرقابي.

3- تحليل إجابات المحور الثاني:

يوضح الجدول رقم (15) آراء أفراد العينة للمحور الأول حول التدقيق البنكي الداخلي من خلال استخدام المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية والاتجاه العام كمايلي:

جدول (15): تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور إدارة المخاطر البنكية

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه لعام
1 توجد مصلحة مستقلة لإدارة المخاطر في البنك	3.89	0.59	موافق
2 توجد متابعة مستمرة لمستوى المخاطر داخل البنك	4.00	0.60	موافق
3 توجد إجراءات واضحة للتعامل مع المخاطر	3.76	0.63	موافق
4 يتم تقييم المخاطر قبل منح القروض	3.78	0.56	موافق
5 يتم إعداد تقارير دورية عن المخاطر	3.87	0.33	موافق
6 يسعى البنك إلى تقليل وتقليل المخاطر	4.18	0.47	موافق
7 يتم تحليل أسباب حدوث المخاطر	3.76	0.57	موافق
8 يتم تحديث سياسات إدارة المخاطر بانتظام	3.47	0.74	موافق
9 تعتبر إدارة المخاطر جزءاً مهماً من عمل البنك	4.07	0.81	موافق
10 يساهم جميع الموظفين في الحد من المخاطر	3.32	0.72	محايد

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (15)، سيتم تحليل عبارات المحور الأول كالتالي:

العبارة رقم (01): تشير النتائج إلى وجود موافقة بمتوسط (3.89) على توفر مصلحة مستقلة لإدارة المخاطر،

وهذا يعكس التزام البنك بالمعايير التنظيمية الحديثة التي تفرض فصلاً هيكلياً لوظيفة المخاطر لضمان حيادها.

العبارة رقم (02): حظيت المتابعة المستمرة لمستوى المخاطر بمتوسط (4.00)، مما يدل على أن الرقابة في البنك

ليست إجراءً ظرفياً، بل هي نشاط دائم يهدف لتأمين المركز المالي للبنك بشكل مستمر.

العبارة رقم (03): وافق المبحوثين بمتوسط (3.76) على وضوح إجراءات التعامل مع المخاطر، مما يفسر وجود

"دليل مساطر" واضح يوجه الموظفين لكيفية التصرف عند ظهور تهديدات ائتمانية أو تشغيلية.

- العبارة رقم (04): أظهرت النتائج بمتوسط (3.78) أن البنك يولي أهمية بالغة لتقييم المخاطر قبل منح القروض، وهو ما يقلص من احتمالات التعثر المالي ويزيد من جودة المحفظة الائتمانية للبنك.
- العبارة رقم (05): سجلت العبارة المتعلقة بإعداد التقارير الدورية متوسطاً قدره (3.87)، وبأقل انحراف معياري (0.33)، مما يؤكد وجود إجماع تام بين الموظفين على انتظام تدفق المعلومات الرقابية للإدارة.
- العبارة رقم (06): حصلت الرغبة في تقليل وتقليص المخاطر على أعلى موافقة بمتوسط (4.18)، مما يعكس الهدف الاستراتيجي الأول للبنك وهو الحفاظ على الاستقرار والملاءة المالية.
- العبارة رقم (07): تشير النتائج بمتوسط (3.76) إلى أن البنك يهتم بتحليل أسباب وقوع المخاطر، مما يساعد في بناء "ذاكرة مؤسسية" تمنع تكرار الأخطاء السابقة وتطور أساليب الوقاية.
- العبارة رقم (08): جاء التحديث المنتظم لسياسات المخاطر بمتوسط (3.47)، مما يظهر مرونة البنك في تكيف قوانينه الداخلية مع المتغيرات الاقتصادية المتسارعة في الساحة المصرفية.
- العبارة رقم (09): وافق المبحوثين بمتوسط (4.07) على أن إدارة المخاطر هي جزء جوهري من عمل البنك، وهذا يثبت نضج الثقافة المصرفية لدى العينة واعتبار المخاطر مسؤولية مهنية أساسية.
- العبارة رقم (10): سجلت العبارة الخاصة بمساهمة جميع الموظفين في الحد من المخاطر أقل متوسط بـ (3.32) وباتجاه (محايد). وتفسر الباحثة ذلك بأن الموظفين قد يميلون للاعتقاد بأن إدارة المخاطر هي وظيفة "المختصين" فقط، مما يستدعي تعزيز الوعي بالمسؤولية الجماعية.

3- تحليل إجابات المحور الثالث

يوضح الجدول رقم (16) آراء أفراد العينة للمحور الأول حول التدقيق البنكي الداخلي من خلال استخدام المتوسطات الحسابية و الانحرافات المعيارية والاتجاه العام كمايلي:

جدول (16): تحليل اتجاهات المبحوثين حول محور علاقة بين التدقيق البنكي وإدارة المخاطر

العبارة	المتوسط الحسابي	الانحراف المعياري	الاتجاه لعام
1 يوجد تعاون بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	3.47	0.69	موافق
2 يتم تبادل المعلومات بين القسمين بانتظام	3.43	0.68	موافق
3 تعتمد إدارة المخاطر على تقارير التدقيق الداخلي	3.81	0.61	موافق
4 يساهم التدقيق الداخلي في الكشف المبكر عن المخاطر	3.94	0.75	موافق
5 تساعد توصيات التدقيق في تقليل المخاطر	4.18	0.38	موافق
6 يشارك التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر	4.14	0.35	موافق
7 يؤدي التنسيق بين القسمين إلى تحسين العمل	4.23	0.54	موافق بشدة
8 يساهم التعاون بين القسمين في تقليل الخسائر	4.03	0.38	موافق
9 تساعد نتائج التدقيق في تطوير إدارة المخاطر	4.18	0.38	موافق
10 العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر علاقة تكاملية	4.29	0.55	موافق

المصدر: من إعداد الطالبتين بالاعتماد على مخرجات SPSS

من خلال الجدول رقم (16)، سيتم تحليل عبارات المحور الأول كالتالي:

العبارة رقم (01): تشير النتائج إلى وجود موافقة بمتوسط (3.89) على توفر مصلحة مستقلة لإدارة المخاطر، وهذا يعكس التزام البنك بالمعايير التنظيمية الحديثة التي تفرض فصلاً هيكلياً لوظيفة المخاطر لضمان حيادها

العبارة رقم (02): حظيت المتابعة المستمرة لمستوى المخاطر بمتوسط (4.00)، مما يدل على أن الرقابة في البنك ليست إجراءً ظرفياً، بل هي نشاط دائم يهدف لتأمين المركز المالي للبنك بشكل مستمر.

العبارة رقم (03): وافق المبحوثين بمتوسط (3.76) على وضوح إجراءات التعامل مع المخاطر، مما يفسر وجود "دليل مساطر" واضح يوجه الموظفين لكيفية التصرف عند ظهور تهديدات ائتمانية أو تشغيلية.

- العبارة رقم (04): أظهرت النتائج بمتوسط (3.78) أن البنك يولي أهمية بالغة لتقييم المخاطر قبل منح القروض، وهو ما يقلص من احتمالات التعثر المالي ويزيد من جودة المحفظة الائتمانية للبنك.
- العبارة رقم (05): سجلت العبارة المتعلقة بإعداد التقارير الدورية متوسطاً قدره (3.87)، وبأقل انحراف معياري (0.33)، مما يؤكد وجود إجماع تام بين الموظفين على انتظام تدفق المعلومات الرقابية للإدارة.
- العبارة رقم (06): حصلت الرغبة في تقليل وتقليص المخاطر على أعلى موافقة بمتوسط (4.18)، مما يعكس الهدف الاستراتيجي الأول للبنك وهو الحفاظ على الاستقرار والملاءة المالية.
- العبارة رقم (07): تشير النتائج بمتوسط (3.76) إلى أن البنك يهتم بتحليل أسباب وقوع المخاطر، مما يساعد في بناء "ذاكرة مؤسسية" تمنع تكرار الأخطاء السابقة وتطور أساليب الوقاية.
- العبارة رقم (08): جاء التحديث المنتظم لسياسات المخاطر بمتوسط (3.47)، مما يظهر مرونة البنك في تكيف قوانينه الداخلية مع المتغيرات الاقتصادية المتسارعة في الساحة المصرفية.
- العبارة رقم (09): وافق المبحوثين بمتوسط (4.07) على أن إدارة المخاطر هي جزء جوهري من عمل البنك، وهذا يثبت نضج الثقافة المصرفية لدى العينة واعتبار المخاطر مسؤولية مهنية أساسية.
- العبارة رقم (10): سجلت العبارة الخاصة بمساهمة جميع الموظفين في الحد من المخاطر أقل متوسط بـ (3.32) وباتجاه (محايد). وتفسر الباحثة ذلك بأن الموظفين قد يميلون للاعتقاد بأن إدارة المخاطر هي وظيفة "المختصين" فقط، مما يستدعي تعزيز الوعي بالمسؤولية الجماعي.

المطلب الثالث: اختبار فرضيات الدراسة

فيما يلي اختبار كل فرضية من فرضيات الدراسة

- 1- الفرضية الأولى:** يلتزم بنك التنمية الفلاحية "بدر" بإنشاء مصلحة مستقلة للتدقيق الداخلي من خلال إجابات أفراد العينة على المحور الأول بصفة عامة والمتعلق بمدى التزام البنك بإنشاء مصلحة مستقلة، فإن الاتجاه العام للإجابات كان "موافق"، حيث بلغ المتوسط الحسابي العام للمحور 4.00 وهو أكبر من المتوسط الفرضي (3). كما أن مستويات الدلالة لكل العبارات كانت أقل من 0.05 مما يدل على إيجابية هذه العبارات، وكذلك تظهر نتائج معامل ارتباط سبيرمان بين العبارات والمحور ارتباطات قوية وصلت إلى 0.839،

مما يدل على أن أفراد العينة يوافقون على أن التدقيق الداخلي يتمتع باستقلالية وهيكل تنظيمي واضح داخل البنك.

للكشف عن الفروق (Kruskal-Wallis) ولتعزير ثبات هذه النتيجة، تم استخدام اختبار كروكسال واليس حسب متغير "العمر"، حيث بلغت قيمة الدلالة 0.976 وهي أكبر من 0.05، مما يؤكد عدم وجود فروق إحصائية وتوافق آراء العينة حول هذه الفرضية. وبناءً عليه نقبل الفرضية الأولى

2-الفرضية الثانية: يساهم التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية "بدر" في التحكم في المخاطر البنكية إلى حد كبير.

تبين إجابات أفراد العينة على المحور الثاني والمتعلق بمدى مساهمة التدقيق في التحكم في المخاطر أن الاتجاه العام كان "موافق"، بمتوسط حسابي عام 3.89 وهو أكبر من المتوسط الفرضي ولاختبار هذه الفرضية توجب الأمر أيضاً استخدام معامل الارتباط لرتب سبيرمان لاختبار العلاقة بين التدقيق أن معاملات الارتباط قوية SPSS والتحكم في المخاطر، وتوضح النتائج المتحصل عليها من مخرجات برنامج ودالة إحصائية عند مستوى 0.01، حيث بلغت في بعض العبارات 0.812 و 0.846 بمستوى دلالة 0.000. وتعكس هذه القيم المرتفعة تأثيراً قوياً جداً للتدقيق في تقليص المخاطر البنكية. وبناءً عليه نقبل الفرضية الثانية

3-الفرضية الثالثة: يساهم التدقيق الداخلي في تحسين إدارة المخاطر وتقييم الأداء داخل بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)

من خلال إجابات أفراد العينة على المحور الثالث، نجد أن المتوسطات الحسابية تراوحت بين 3.43 و 4.23، مما يشير إلى موافقة عالية على أن استقلالية التدقيق هي المحرك لتحسين الأداء. ولتأكيد صحة هذه النتيجة، أظهر اختبار كروكسال واليس قيمة دلالة بلغت 0.990 للمحور المتعلق بالمخاطر، وهي أكبر بكثير من 0.05، مما يثبت أن النتائج التي أدت لقبول الفرضية هي نتائج ثابتة ومحل إجماع ولا تتأثر بالمتغيرات الشخصية للمبحثن. وبناءً عليه نقبل الفرضية الثالثة.

4-اختبار الفروق وثبات نتائج فرضيات الدراسة (اختبار kruksal-wallis):

لتعزيز موثوقية النتائج السابقة والتأكد من إجماع أفراد العينة حول قبول الفرضيات، تم استخدام اختبار كروكسال واليس للكشف عن الفروق الإحصائية تعزى لمتغير "العمر"، والجدول الموالي يوضح مخرجات هذا الاختبار:

جدول(17): نتائج اختبار "كروكسال واليس" للفروق حسب متغير العمر

المحور	قيمة كا ²	درجات الحرية	مستوى الدلالة
المحور الأول	0.208	3	0.976
المحور الثاني	0.111	3	0.990

من خلال ملاحظة قيم مستوى الدلالة المحسوبة في الجدول أعلاه، نجد أنها بلغت 0.976 للمحور الأول و0.990 للمحور الثاني، وهي قيم أكبر بكثير من مستوى الدلالة المعتمد 0.05. وهذا إحصائياً يؤكد عدم وجود فروق ذات دلالة إحصائية في آراء المبحوثين حول دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر تعزى لمتغير العمر. إن غياب هذه الفروق يعكس وجود تجانس تام واتفاق بين كافة فئات العينة بمختلف أعمارهم وخبراتهم، مما يضيف صبغة الموضوعية والثبات على النتائج التي أدت إلى قبول الفرضيات الرئيسية للدراسة، ويؤكد أن هذه النتائج تعبر عن واقع مهني ملموس داخل بنك "بدر".

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى الجانب التطبيقي للدراسة الميدانية التي أجريت على مستوى بنك الفلاحة والتنمية الريفية (BADR)، حيث تم التعريف بمجتمع وعينة الدراسة وتحليل إجابات المبحوثين باستخدام الأساليب الإحصائية المناسبة.

ومن بين أهم النتائج التي توصلت إليها الدراسة ما يلي:

- 1- أظهرت النتائج وجود قناعة تامة لدى أفراد العينة بمدى التزام بنك "بدر" بإنشاء مصلحة مستقلة للتدقيق الداخلي، مما يعزز من فاعلية الرقابة الداخلية ويوفر بيئة عمل آمنة ومستقلة للمدققين.
- 2- أثبتت الدراسة وجود علاقة ارتباطية قوية بين كفاءة أداء المدقق الداخلي وقدرة البنك على التحكم في مختلف أنواع المخاطر، مما يؤكد أن تطوير وظيفة التدقيق يعد وسيلة فعالة للحد من الثغرات المالية والإدارية.
- 3- أكدت نتائج اختبارات الفروق وجود توافق وتجانس كبير في آراء الموظفين، حيث لم تظهر أية اختلافات جوهرية في وجهات النظر تعزى للمتغيرات الشخصية (مثل العمر)، مما يضيف صبغة الثبات والموضوعية على النتائج المتوصل إليها.
- 4- تبين أن المساهمة الفعالة للمدقق الداخلي تتجاوز مجرد الرقابة التقليدية لتشمل الدور الاستشاري في التنبؤ بالمخاطر قبل وقوعها، وتقديم التوصيات اللازمة للإدارة العليا لاتخاذ القرارات الوقائية المناسبة.
- 5- أدت نتائج التحليل الميداني إلى قبول جميع فرضيات الدراسة، مما يثبت صحة النموذج المقترح حول الدور الجوهري للتدقيق الداخلي في مواجهة المخاطر البنكية وتطوير الأداء العام للبنك.

الخاتمة

خاتمة عامة

إنّ الطبيعة الخاصة للنشاطات البنكية وما يرافقها من مخاطر متعددة، إضافة إلى سعي البنوك التجارية لتحقيق أهدافها الربحية، جعل من إدارة المخاطر عنصراً أساسياً في ضمان استمرارية واستقرار النشاط البنكي. وفي هذا السياق، تُعد وظيفة التدقيق الداخلي من أهم أدوات الرقابة الداخلية التي تساهم في تعزيز الحوكمة وتحسين الأداء والحد من المخاطر البنكية.

وقد تم في هذه الدراسة التطرق إلى دور التدقيق الداخلي في بنك الفلاحة والتنمية الريفية “بدر” في التحكم بالمخاطر البنكية وتحسين الأداء، وذلك من خلال دراسة ميدانية اعتمدت على تحليل آراء أفراد العينة باستخدام الاستبيان والمعالجة الإحصائية.

أولاً: نتائج الدراسة

على ضوء ما تم التوصل إليه من خلال تحليل محاور الاستبيان، يمكن استخلاص النتائج التالية:

- وجود هيكل تنظيمي واضح لوظيفة التدقيق الداخلي داخل البنك.
- يتمتع التدقيق الداخلي بدرجة من الاستقلالية تسمح له بأداء مهامه بفعالية.
- انتظام عمليات التدقيق الداخلي من خلال إعداد خطط عمل سنوية وتنفيذ دوري للمهام.
- فعالية نظام إعداد التقارير ورفعها إلى الإدارة العليا بشكل مستمر.
- مساهمة التدقيق الداخلي في كشف الأخطاء وتحسين الأداء البنكي.
- وجود اهتمام معتبر بإدارة المخاطر داخل البنك من خلال المتابعة والتقييم المستمر.
- رغم ذلك، هناك حاجة لتعزيز وعي الموظفين بمسؤولية إدارة المخاطر بشكل جماعي.

ثانياً: اقتراحات الدراسة

في ضوء النتائج المتوصل إليها، يمكن تقديم التوصيات التالية:

- تعزيز استقلالية وظيفة التدقيق الداخلي داخل البنك بشكل أكبر.
- تطوير أنظمة المعلومات المتعلقة بإدارة المخاطر وتحسين دقتها.
- تعزيز التنسيق بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر لضمان فعالية أكبر.

- تكثيف التكوين والتوعية لدى الموظفين حول ثقافة المخاطر والمسؤولية الجماعية.
- تحديث إجراءات وسياسات إدارة المخاطر بشكل دوري لمواكبة التغيرات.
- دعم وظيفة التدقيق الداخلي بالموارد البشرية والتقنية اللازمة.

ثالثاً: آفاق الدراسة

يفتح هذا الموضوع المجال لمزيد من الدراسات المستقبلية، ومن بينها:

- دور التحول الرقمي في تطوير وظيفة التدقيق الداخلي في البنوك.
- العلاقة بين التدقيق الداخلي والتدقيق الخارجي في تعزيز الحوكمة البنكية.
- دور نظم المعلومات المحاسبية في تحسين إدارة المخاطر داخل البنوك.

قائمة المراجع

أولاً: الكتب

- 1- بلال كيموش. (2022). التدقيق البنكي (الإصدار 1). القاهرة، مصر: دار حيمثرا.
- 2- شقيري نوري موسى، محمود ابراهيم نور، وسيم محمد الحداد، و سوزان سمير ذيب. (2012). إدارة المخاطر (الإصدار 1). عمان، الأردن: دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة.
- 3- صادق راشد الشمري. (2019). استراتيجية إدارة المخاطر المصرفية وأثرها في الأداء المالي للمصارف التجارية. عمان، الأردن: دار اليازوري العلمية للنشر والتوزيع.
- 4- محمد حكمت. (2023). إدارة العمليات الإدارية الحديثة والمتقدمة (الإصدار 2). عمان، الأردن : زمزم ناشرون وموزعون.

ثانياً: المذكرات والأطروحات

- 1- أمال فياش. (2020). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية لتعزيز حوكمة البنوك دراسة عينة من البنوك في الجزائر. أطروحة دكتوراه. الجزائر، الجزائر: جامعة الجزائر 3.
- 2- بوغازي إسماعيل. (2013). دور التدقيق الداخلي في تفعيل حوكمة البنوك الجزائرية (رسالة ماجستير). العلوم التجارية و المالية، الجزائر: المديرية العليا للتجارة.
- 3- سارة بولفراخ. (2023). دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر في المؤسسات الجزائرية-دراسة ميدانية لمجموعة من المؤسسات-. أطروحة دكتوراه. سطيف، الجزائر: جامعة فرحات عباس سطيف 1.
- 4- عبد القادر قادري. (2016). استخدام التدقيق المحاسبي في تفعيل تطبيق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). كلية علوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير: جامعة الجزائر 3.
- 5- عبد النبي فتيحة. (2024). دور التدقيق البنكي في تقييم الرقابة الداخلية المحاسبية للبنوك التجارية الجزائرية (أطروحة دكتوراه). كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، غرداية: جامعة غرداية.
- 6- طهراوي أسماء. (2023). التدقيق البنكي. جامعة أبوبكر بلقايد ، تلمسان.

7- فاطمة بوشملة. (2017). دور المعلومة المالية في إدارة المخاطر البنكية_دراسة حالة بنك الفلاحة والتنمية الريفية لسنتي 2015 و2016-. *مذكرة الماستر*. قالمة، الجزائر: جامعة 8 ماي 1945 قالمة.

ثالثا: المجلات والمؤتمرات

- 1-أوصيف لخضر. (2017). مجلة العلوم الاقتصادية والتسيير والعلوم التجارية. *طبيعة العلاقة بين جودة التدقيق الداخلي وحوكمة الشركات، إدارة المخاطر والرقابة في ظل المعيار رقم 2100(17)*، صفحة 164.
- 2-الغالي بوخروبة، و بلقاسم دواح. (2019). دور التدقيق الداخلي في ادارة المخاطر المصرفية - دراسة عينة من البنوك لولاية مستغانم. *مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا*، 15 (20)، 307_322.
- 3-بن زيدان فاطمة، و فاطمة بودية. (مارس، 2017). شعاع للدراسات الاقتصادية. *مدى قدرة المدقق الداخلي على إدارة المخاطر*، 9 (1)، الصفحات 181-182.
- 4-بوفاتح بلقاسم، و غبد القادر بلعري . (2016). التكامل بين التدقيق الخارجي والآليات الداخلية كأساس. *مجلة الباحث الاقتصادي* (6)، الصفحات 258-259.
- 5-عبد المجيد محمد احمد بنحيت موسي. (2025). أثر المراجعة الداخلية الاستباقية في الحد من المخاطر المالية-دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية-. *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 6 (3)، 280-296.
- 6-عدنان حاج علي، و الحسين أحمد بن شيخ. (2024). دور التدقيق الداخلي البنكي في التحكم في المخاطر التشغيلية-دراسة حالة بنك القرض الشعبي الجزائري،ولاية عنابة. *مجلة اقتصاديات الاعمال والتجارة*، 9 (2)، 400-416.
- 7-عماد الدين محمد الصافي . (2023). دور جودة المراجعة الداخلية في فعالية إدارة المخاطر (دراسة ميدانية على عينة من المصارف السودانية). *مجلة العلوم الإنسانية والطبيعية*، 4 (3)، 160-187.
- 8-عوماري عائشة. (14 ديسمبر، 2017). مجلة الحقيقة العلوم إنسانية وإجتماعية. *دور التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر البنكية*، 17 (41)، صفحة 800.

- 9- فيصل علي أبوسيف. (2024). دور المراجع الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر في المصارف التجارية في ليبيا. *المجلة العلمية لكلية الاقتصاد والتجارة القره بوللي*, 5(10)، 237-264.
- 10- قورين حاج قويدر، ابة بكر الصديق قيدوان ، و عمر عبو . (2019). مجلة الباحث. مساهمة التدقيق الداخلي في إدارة المخاطر المصرفية في ظل المعايير الدولية للتدقيق الداخلي وقواعد السلوك المهني، 25، صفحة 425.
- 11- كشروود بشير، و نسيمه محيوت . (ديسمبر، 2016). مجلة جديد الاقتصاد. الإطار المتكامل للرقابة الداخلية COSO-IC و أثره على الرقابة الداخلية في الجزائر (11)، الصفحات 225-226.
- 13- لامية حماني، و نصر الدين عيساوي . (2025). متطلبات التكامل العلائقي بين المدقق الخارجي و المدقق الداخلي وفقا للمعيار الدولي التدقيق ISA10. *مجلة اقتصاديات الاعمال و التجارة*, 10(2)، الصفحات 186-204.
- 14- هيئة قواسمية . (2017). دور التدقيق الداخلي في تفعيل إدارة المخاطر البنكية (دراسة عينة من البنوك لولاية سكيكدة). *مجلة الباحث الاقتصادي* (7)، 105_124.

المراجع باللغة الأجنبية

أولاً: المجلات والمؤتمرات

- 1-Almgrashi, A., & Mujalli, A. (2024). The Influence of Sustainable Risk Management on the Implementation of Risk-Based Internal Auditing. *sustainability*, 16, 1-22.
- 2-Gaoual , Z. I. (2025). Internal Auditing as a Catalyst for Banking Risk Management: A Contested Analysis of Algerian Public Banks (BNA, BADR, CPA). *Journal of Economic Growth and Entrepreneurship*, 8(3), 48-59.
- 3-Nyamwaya, W. M., & Minja, D. (2025, march 5). RISK MANAGEMENT POLICY IMPLEMENTATION AND PERFORMANCE OF QUALITY INFRASTRUCTURE IN SELECTED STATE CORPORATIONS IN KENYA. *International Academic Journal of Arts and Humanities*, 2(1), 115-138.

- 4-**Tamimi, O. (2021). The Role of Internal Audit in Risk Management from the Perspective of Risk Managers in the Banking Sector. *Australasian Accounting, Business and Finance Journal*, 15(2), 114-129.
- 5-**Yousef Ali, H., & Harb, A. M. (2023, Septembre). Internal Audit and Risk Management in Commercial Banks Listed on the Amman Stock Exchange in Light of the COVID-19 Pandemic. *Journal of Hunan University Natural Sciences*, 50(9), 114-126.

قائمة الملاحق



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة بلحاج بوشعيب لولاية عين تموشنت

كلية العلوم الاقتصادية التجارية وعلوم التسيير

استمارة استبيان



السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته،

في إطار إعداد مذكرة لنيل شهادة الماستر في العلوم المالية والمحاسبة تخصص محاسبة وجباية معمقة،
بعنوان "دور التدقيق الداخلي البنكي في التحكم في المخاطر البنكية - دراسة حالة بنك التنمية الفلاحية
(بدر)"، تم إعداد هذه الاستبانة بهدف جمع المعلومات اللازمة للدراسة.

نرجو منكم الإجابة على أسئلة الاستبيان بكل موضوعية، وذلك بوضع علامة (✓) في الخانة المناسبة.

كما نحيطكم علماً أن المعلومات المقدمة ستستعمل لأغراض البحث العلمي فقط.

من إعداد الطالبتين:

بن سعد رميساء

بن يطو سكيينة

الجزء الأول: البيانات الشخصية

1-العمر : ☐ أقل من 30 سنة ☐ من 30 إلى 40 سنة ☐

☐ من 41 إلى 50 سنة ☐ 50 سنة فأكثر ☐

2- المستوى التعليمي: ☐ ليسانس ☐ ماستر ☐ ماجستير ☐

☐ دراسات عليا متخصصة ☐ دكتوراه ☐

مؤهل آخر، أذكره:

3-الخبرة المهنية: ☐ أقل من 5 سنوات ☐ من 5 إلى 15 سنة ☐

☐ من 16 إلى 25 سنة ☐ أكثر من 25 سنة ☐

4-الوظيفة الحالية: ☐ مدقق داخلي ☐ مساعد مدقق ☐

☐ مراقب مالي ☐ محاسب ☐

وظيفة أخرى، أذكرها:

الجزء الثاني: محاور الدراسة.

المحور الأول: التدقيق الداخلي البنكي

الرقم	العبارات	غير موافق تماما	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يوجد قسم خاص بالتدقيق الداخلي داخل البنك					
02	يتمتع التدقيق الداخلي بالاستقلالية في أداء مهامه					
03	يقوم التدقيق الداخلي بإعداد خطة عمل سنوية					
04	يتم تنفيذ عمليات التدقيق بانتظام					
05	يتم إعداد تقارير بعد كل عملية تدقيق					
06	ترفع تقارير التدقيق إلى الإدارة العليا					
07	تتم متابعة تنفيذ توصيات التدقيق					
08	يساهم التدقيق الداخلي في كشف الأخطاء التشغيلية					
09	يساعد التدقيق الداخلي في تحسين العمل داخل البنك					
10	يعتبر التدقيق الداخلي وسيلة مهمة لتحكم في ثغرات الرقابة الداخلية					

المحور الثاني: إدارة المخاطر البنكية

الرقم	العبارات	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	توجد مصلحة مستقلة لإدارة المخاطر في البنك					
02	توجد متابعة مستمرة لمستوى المخاطر داخل البنك					
03	توجد إجراءات واضحة للتعامل مع المخاطر					
04	يتم تقييم المخاطر قبل منح القروض					
05	يتم إعداد تقارير دورية عن المخاطر					
06	يسعى البنك إلى تقليل وتقليص المخاطر					
07	يتم تحليل أسباب حدوث المخاطر					
08	يتم تحديث سياسات إدارة المخاطر بانتظام					
09	تعتبر إدارة المخاطر جزءاً مهماً من عمل البنك					
10	يساهم جميع الموظفين في الحد من المخاطر					

المحور الثالث: العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر

الرقم	العبارات	غير موافق تماماً	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	يوجد تعاون بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر					
02	يتم تبادل المعلومات بين القسمين بانتظام					
03	تعتمد إدارة المخاطر على تقارير التدقيق الداخلي					
04	يساهم التدقيق الداخلي في الكشف المبكر عن المخاطر					
05	تساعد توصيات التدقيق في تقليل المخاطر					
06	يشارك التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر					
07	يؤدي التنسيق بين القسمين إلى تحسين العمل					
08	يساهم التعاون بين القسمين في تقليل الخسائر					
09	تساعد نتائج التدقيق في تطوير إدارة المخاطر					
10	العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر علاقة تكاملية					

ماهي أهم التحديات التي تواجه التدقيق الداخلي في البنك عند التحكم في المخاطر؟

ملاحق مخرجات SPSS

الملحق رقم 02: نتائج المعالجة الإحصائية عن طريق برنامج SPSS

1- نتائج اختبار صدق الاستبيان

1-1- نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الأول

[illegible]

*. La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

*** La corrélation est significative au niveau 0.01 (bilatéral)

1-2- نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثاني

Corrélations

مسور3	المادة بين الفذهق الداخلي وإدارة المخاطر عاكسة تكامليه	ساعد مبالغ الفذهق المخاطر	بسام المعاون بين الفصين في نظل المخاطر	بؤي الفصين بين الفصين إلى فصين العمل	بشارك الفذهق الداخلي في بغير المخاطر	ساعد نوسبات الفذهق في نظل المخاطر	بسام الفذهق الداخلي في الكفف المبكر عن المخاطر	بم تبادل المعلومات بين الفصين باستخدام	بوجد معاون بين الفذهق الداخلي وإدارة المخاطر
690**	,327**	-,050	,074	,092	,167	,226	,477**	,923**	1
,000	,015	,716	,592	,506	,222	,098	,000	,000	
55	55	55	55	55	55	55	55	55	N
,710**	,396**	-,025	,150	,115	,190	,252	,439**	,923**	1
,000	,003	,855	,276	,401	,165	,064	,001	,000	
55	55	55	55	55	55	55	55	55	N
,610**	,543**	-,014	,029	,020	-,217	,141	,620**	,559**	1
,000	,000	,918	,835	,883	,112	,303	,000	,000	
55	55	55	55	55	55	55	55	55	N
,846**	,685**	,412**	,199	,393**	,306*	,664**	,620**	,439**	1
,000	,000	,002	,146	,003	,023	,000	,000	,001	
55	55	55	55	55	55	55	55	55	N
,672**	,512**	,511**	,452**	,494**	,340*	1	,664**	,252	
,000	,000	,000	,001	,000	,011		,000	,064	
55	55	55	55	55	55	55	55	55	N
,368**	,224	,073	,232	,394**	1		,306*	,190	
,006	,100	,597	,088	,003			,023	,165	
55	55	55	55	55	55	55	55	55	N
,589**	,575**	,669**	,403**	1			,393**	,115	
,000	,000	,000	,002				,003	,401	
55	55	55	55	55	55	55	55	55	N
,424**	,399**	,203	1				,199	,150	
,001	,003	,137					,001	,276	
55	55	55	55	55	55	55	55	55	N
,482**	,682**	1					,412**	-,025	
,000	,000						,002	,855	
55	55	55	55	55	55	55	55	55	N
,832**	1						,685**	,543**	
,000							,000	,003	
55	55	55	55	55	55	55	55	55	N
1	,832**	,482**	,424**	,589**	,368**	,672**	,846**	,610**	
	,000	,000	,001	,006	,000	,000	,000	,000	
55	55	55	55	55	55	55	55	55	N

** La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

* La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

1-3- نتائج صدق الاتساق الداخلي لفقرات المحور الثالث

Corrélations

مسور2	بسام جمبع الوظففين في البد من المخاطر	ببغير إدارة المخاطر جزءاً مهماً من العمل	ببم تحديث سياسات إدارة المخاطر بالتظام	ببم تحلل أسباب حدوث المخاطر	ببسمي البلك إلى نظل ونظمين المخاطر	ببم إعادة نظار ببم دورية عن المخاطر	ببم بغير المخاطر ببم محل مح الفروس	ببم إحصاءات أسفوى المخاطر داخل البلك	ببم متابعه مستمرة ببم البلك	ببم متابعه مستمرة ببم البلك	ببم متابعه مستمرة ببم البلك
,721**	,342**	,625**	,535**	,353**	,332	-,070	,365**	,222	,610**	1	
,000	,011	,000	,000	,008	,013	,610	,006	,103	,000		
55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	N	
,812**	,337**	,524**	,738**	,528**	,256	-,181	,322*	,669**	,610**	1	
,000	,012	,000	,000	,000	,059	,186	,017	,000	,000		
55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	N	
,728**	,494**	,463**	,711**	,349**	,145	-,057	,264	,669**	,222		
,000	,000	,000	,000	,009	,292	,682	,051	,000	,103		
55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	N	
,532**	,087	,276*	,426**	,066	,562**	,046	1	,264	,365**		
,000	,527	,041	,001	,633	,000	,739		,051	,006		
55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	N	
,041	,022	-,236	,097	,224	-,084	1		,046	-,070		
,767	,872	,082	,480	,100	,541			,682	,610		
55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	N	
,407**	,039	,157	,382**	-,111	1	-,084		,145	,332*		
,002	,776	,253	,004	,421	,541			,292	,013		
55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	N	
,566**	,412**	,235	,440**	1	-,111			,066	,353**		
,000	,002	,084	,001	,421	,100			,633	,008		
55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	N	
,882**	,501**	,495**	1		,097			,426**	,535**		
,000	,000	,000			,480			,001	,000		
55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	N	
,698**	,369**	1			-,236			,276*	,625**		
,000	,006				,082			,041	,000		
55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	N	
,624**	1				,022			,087	,342*		
,000	,000	,006	,501**	,412**	,776			,527	,011		
55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	N	
1	,624**	,698**	,882**	,566**	,407**	,041		,532**	,721**		
	,000	,000	,000	,000	,002	,767		,000	,000		
55	55	55	55	55	55	55	55	55	55	N	

** La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

* La corrélation est significative au niveau 0,05 (bilatéral).

1-4- نتائج صدق الاتساق البنائي لكل المحاور

Corrélations

			محور 1	محور 2
Rho de Spearman	محور 1	Coefficient de corrélation	1,000	,468**
		Sig. (bilatéral)	.	,000
		N	55	55
	محور 2	Coefficient de corrélation	,468**	1,000
		Sig. (bilatéral)	,000	.
		N	55	55

** . La corrélation est significative au niveau 0,01 (bilatéral).

2- النتائج المتعلقة بثبات الاستبيان

1-2- نتائج اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الأول

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,694	10

2-2- نتائج اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الثاني

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,829	10

2-3- نتائج اختبار ثبات الاستبيان لفقرات المحور الثالث

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,832	10

2-4- نتائج اختبار ثبات الاستبيان لكل المحاور الاستبيان

Statistiques de fiabilité

Alpha de Cronbach	Nombre d'éléments
,878	30

3- نتائج اختبار الاعتدالية لمحاور الدراسة

3-1- نتائج اختبار الاعتدالية للمحور الأول

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
محور 1	,216	55	,000	,941	55	,009

a. Correction de signification de Lilliefors

3-2- نتائج اختبار الاعتدالية للمحور الثاني

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
محور 2	,189	55	,000	,935	55	,005

a. Correction de signification de Lilliefors

3-3- نتائج اختبار الاعتدالية للمحور الثالث

Tests de normalité

	Kolmogorov-Smirnov ^a			Shapiro-Wilk		
	Statistiques	ddl	Sig.	Statistiques	ddl	Sig.
محور 3	,171	55	,000	,895	55	,000

a. Correction de signification de Lilliefors

4- نتائج تحليل خصائص البيانات الديمغرافية للعينة

4-1- نتائج الفئة العمرية

العمر

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide أقل من 30 سنة	4	7,3	7,3	7,3
من 30 إلى 40 سنة	23	41,8	41,8	49,1
من 41 إلى 50 سنة	23	41,8	41,8	90,9
50 سنة فأكثر	5	9,1	9,1	100,0
Total	55	100,0	100,0	

4-2- نتائج الخبرة المهنية

الخبرة_المهنية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide أقل من 5 سنوات	4	7,3	7,3	7,3
من 5 إلى 15 سنة	27	49,1	49,1	56,4
من 16 إلى 25 سنة	15	27,3	27,3	83,6
أكثر من 25 سنة	9	16,4	16,4	100,0
Total	55	100,0	100,0	

4-3- نتائج الوظيفة الحالية

وظيفة حالية

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valide مدقق داخلي	6	10,9	10,9	10,9
مراقب مالي	13	23,6	23,6	34,5
محاسب	17	30,9	30,9	65,5
مكلفه بتحصيل الاربون	2	3,6	3,6	69,1
اساناد جامعي	17	30,9	30,9	100,0
Total	55	100,0	100,0	

4-4- نتائج مستوى التعليمي

مستوى التعليمي

	Fréquence	Pourcentage	Pourcentage valide	Pourcentage cumulé
Valides				
ليسانس	20	36,4	36,4	36,4
ماستر	4	7,3	7,3	43,6
ماجستير	3	5,5	5,5	49,1
دراسات عليا متخصصة	11	20,0	20,0	69,1
دكتوراه	17	30,9	30,9	100,0
Total	55	100,0	100,0	

5- نتائج الإحصاء الوصفي

5-1- نتائج المحور الأول

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يوجد قسم خاص بالدفق الداخلي داخل البنك	55	2,00	5,00	4,0000	,63828
يتمتع الدفوق الداخلي بالاستقلالية في أداء مهامه	55	3,00	5,00	3,7818	,56735
يقوم الدفوق الداخلي بإعداد خطته عمل سنوية	55	2,00	5,00	3,6727	,72148
يتم تنفيذ عمليات الدفوق بالنظام	55	3,00	5,00	3,9273	,37784
يتم إعداد تقارير بعد كل عملية دفوق	55	3,00	5,00	4,0182	,52673
ترفع تقارير الدفوق إلى الإدارة العليا	55	2,00	5,00	4,1091	,62872
تتم متابعة تنفيذ توصيات الدفوق	55	2,00	5,00	3,6182	,68017
يساهم الدفوق الداخلي في كشف الأخطاء التشغيلية	55	2,00	5,00	4,0364	,57618
يساعد الدفوق الداخلي في تحسين العمل داخل البنك	55	2,00	5,00	4,2364	,69292
يعتبر الدفوق الداخلي وسيلة مهمة للتحكم في مخاطر الرقابة الداخلية	55	3,00	5,00	4,3636	,61955
N valide (liste)	55				

5-2- نتائج المحور الثاني

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
توجد مصلحة مستقلة لإدارة المخاطر في البنك	55	2,00	5,00	3,8909	,59854
توجد متابعة مستمرة لمستوى المخاطر داخل البنك	55	2,00	5,00	4,0000	,60858
توجد إجراءات واضحة للتعامل مع المخاطر	55	2,00	5,00	3,7636	,63723
يتم تقييم المخاطر قبل منح القروض	55	3,00	5,00	3,7818	,56735
يتم إعداد تقارير دورية عن المخاطر	55	3,00	4,00	3,8727	,33635
يسعى البنك إلى تقليل وتقليص المخاطر	55	3,00	5,00	4,1818	,47496
يتم تحليل أسباب حدوث المخاطر	55	2,00	5,00	3,7636	,57618
يتم تحديث سياسات إدارة المخاطر بانتظام	55	2,00	5,00	3,4727	,74173
تعتبر إدارة المخاطر جزءاً مهماً من عمل البنك	55	2,00	5,00	4,0727	,81319
يساهم جميع الموظفين في الحد من المخاطر	55	2,00	5,00	3,3273	,72148
N valide (liste)	55				

5-3- نتائج المحور الثالث

Statistiques descriptives

	N	Minimum	Maximum	Moyenne	Ecart type
يوجد تعاون بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر	55	2,00	4,00	3,4727	,69000
يتم تبادل المعلومات بين القسمين بانتظام	55	2,00	4,00	3,4364	,68755
تعتمد إدارة المخاطر على تقارير التدقيق الداخلي	55	2,00	5,00	3,8182	,61134
يساهم التدقيق الداخلي في الكشف المبكر عن المخاطر	55	2,00	5,00	3,9455	,75567
تساعد توصيات التدقيق في تقليل المخاطر	55	4,00	5,00	4,1818	,38925
يشترك التدقيق الداخلي في تقييم المخاطر	55	4,00	5,00	4,1455	,35581
يؤدي التنسيق بين القسمين إلى تحسين العمل	55	3,00	5,00	4,2364	,54309
يساهم التعاون بين القسمين في تقليل الخسائر	55	3,00	5,00	4,0364	,38315
تساعد نتائج التدقيق في تطوير إدارة المخاطر	55	4,00	5,00	4,1818	,38925
العلاقة بين التدقيق الداخلي وإدارة المخاطر علاقة تكاملية	55	3,00	5,00	4,2000	,55777
N valide (liste)	55				

6- نتائج اختبار "كروكسال واليس" لدراسة الفروق في إجابات أفراد العينة حسب متغير العمر

6-1- نتائج اختبار "كروكسال واليس" المحور الأول

Tests statistiques^{a,b}

	محور 1
Khi-deux	,208
ddl	3
Sig. asymptotique	,976

a. Test de Kruskal Wallis

b. Variable de regroupement :
العمر

6-2- نتائج اختبار "كروكسال واليس" المحور الثاني

Tests statistiques^{a,b}

	محور 2
Khi-deux	,111
ddl	3
Sig. asymptotique	,990

a. Test de Kruskal Wallis

b. Variable de regroupement :
العمر